متطلبات تحقيق التنمية الإنسانية للحد من الاستبعاد الأجتماعى لسكان لمناطق الحدودية

" دراسة مطبقة على السكان المقيمين بمثلث (الشلاتين- أبو رماد- حلايب)"

إعداد

دكتور

فوزى محمد حسنى حسن

الأستاذ المساعد بقسم التنمية والتخطيط الأجتماعى بالمعهد العالى للخدمة الأجتماعية بأسوان

مـشكـلـة الـدراسـة :

أصبحت التنمية فى عالمنا اليوم هى الأداة التى لديها القدرة على الإحساس باحتياجات وأمال وتطلعات أهالى المجتمع ، ووضعها فى صورة خطط وبرامج قابلة للتنفيذ بكفاءة عالية من خلال أجهزة أدارة لديها النظرة البعيدة الثاقبة والتصميم على مواجهة العقبات ، والتفاعل مع أفراد المجتمع لاستثارتهم للمشاركة فى الأمور التى تهم مجتمعهم ، من أجل تحقيق حياة سعيدة لهم والانطلاق للحاق بركب التقدم والحضارة . [١] ولذا تسعى كافة المجتمعات لتحقيق التنمية على المستوى القومى والمحلى مستفيدة من جهود كافة التخصصات فى أطار تكاملى فى شتى مجالات التنمية الأنسانية [٢].

وتعد التنمية ضرورة من ضروريات المجتمع المعاصر ومطلباً أساسياً بالنسبة للمجتمعات النامية، بوصفها الوسيلة المأمونة لعبور وتخطى التخلف وتقليل الهوة بين المجتمعات ومحاولة اللحاق بالدول المتقدمة ، وتحقيق فرص الحياة الكريمة فى فترة زمنية مناسبة، وذلك من خلال تعبئة الموارد المتاحة أو التى يمكن إتاحتها وتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد لحصول الأفراد على استدامة فى الخدمات والمشروعات والبرامج التنموية الداعمة للاستقرار الاجتماعى المنشود. [٣].

لذلك يجب ان يكون هدف التنمية قائم على المساواة بين فئات المجتمع، والانحياز للفئات الضعيفة ذات الدخل المحدود بهدف تقويتها وتمكينها من الحصول على نصيب اكبر من الخدمات، فلا يمكن لأى مجتمع ان ينهض ويحقق ما يصبو إليه من أهداف وهو فى تجاهل لقطاع كبير من إفراده وهم الفقراء المهمشين [٤].ونركز أكثر على التنمية الأنسانية بأعتبارها حركة أنسانية وأيجابية للتنمية من منظور العدالة الأجتماعية والتوزيع العادل للموارد والأستخدام الأمثل للموارد الأنسانية [٥].

والتنمية بمفهومها الواسع يجب ألا تقتصر على الأهداف الاقتصادية بل تتعداها إلى أهداف تسعى إلى التحرر الإنسانى والمجتمعى من الفقر والحرمان ومن شتى أنواع الاستغلال والتبعية إلى إطلاق قدرات البشر وتوسيع مجالات الاختبار أمامهم والانتفاع بهذه القدرات لصالحهم وتمكين المجتمع من السيطرة على شروط تجدده وتطوره. [٦].

وباستعراض السياسة الاجتماعية وبرامجها التنموية فى المجتمعات والمناطق المختلفة نجدها متباينة فى اهتمامها بالأحوال المعيشية لسكان تلك المناطق، وذلك باختلاف المبادرات والاهتمامات الحكومية من مجتمع لآخر، ومنها المناطق الحدودية التى تمثل أهمية إستراتيجية لأمن مصر القومى، وحماية حدودها. الأمر الذى جعل محاولات القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق

الاستدامة الاجتماعية والأنسانية لدى سكان المناطق الحدودية من المطالب الدولية التى لها الأولوية لدى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك حتى تستطيع الدول المتقدمة استمرارية ومواصلة تقدمها من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية فى تنمية مجتمعاتها المحلية ، وحتى تستطيع الدول النامية أن تلحق بركب التقدم من خلال تعزيز فرص سبل المعيشة المستدامة وتحقيق الاستقرار والاستدامة لدى السكان بصفة عامة، وسكان المناطق الحدودية بصفة خاصة [٧].

و تنمية المجتمعات المحلية الحدودية لابد ان تكون عمليات مخططة تستمد فلسفتها من ظروف المجتمع المحلى والمشكلات التى تواجهة لأن تلك المناطق تملك من الموارد الأقتصادية والطبيعية والمميزات الأجتماعية والخصوصية التى قد لاتتوافر فى مجتمعات أخرى [٨] . وأفضل ضمان لأستمرار هذة المجتمعات هو التخطيط البيئى الجيد لزيادة أرتباط السكان بأرضهم والمكان بما يثمر عنة من ظهور أنتمائية محلية قوية لا تتنازع مع الأنتمائية القومية [٩] .

وتقع منطقة مثلث (الشلاتين– أبو رماد– حلايب) فى أقصى جنوب شرق مصر قرب الحدود السودانية، وتبلغ مساحتها (٦٠ ألف كيلو متراً مربعاً) وهذه المساحة تمثل أربعة أخماس مساحة الدلتا، كما تشكل ما يشبه المثلث المتساوى الأضلاع تمتد قاعدته بطول ٣٠٠ كم ، وطول كل من الضلعين الشرقى المطل على الصحراء الشرقية نحو ٢٠٠ كم ، ويبدأ رأس هذا المثلث على ساحل البحر الأحمر، وتبعد عن القاهرة، بجوالى ١٦٠٠ كم، والمنطقة يسكنها جماعات (البجا)، وهم الأهالى الذين يمثلون الغالبية فى عدد السكان بالمنطقة ، ومنها قبائل البشارية والعبابدة والرشايدة[١٠]، وحيث بلغ عدد السكان بمنطقة الشلاتين (٢٥٠١٨) نسمة ، وعدد السكان بمنطقة حلايب وأبو رماد(١٢١٩٥) نسمة حسب التقديرات الإحصائية لعام ٢٠١٥[١١].

وبالرغم مما تمتلكه تلك المنطقة من إمكانات طبيعية إلا أنها تعانى من القصور والعجز فى العديد من الخدمات التى يجب توافرها لدى السكان لتحقيق الاستدامة الاجتماعية والاستقرار المنشودة؛ إلا أنها تُعد ذات أهمية كبيرة، فهذه المنطقة تقع على حدود مصر الجنوبية الشرقية مع دولة السودان، وبالرغم من أن مصر حدودها من أكثر الحدود الدولية استقراراً إلا أن حدودها الجنوبية أثارت أهم أزمتين فى تاريخها، الأولى فى فبراير عام ١٩٥٨، والثانية فى يناير عام ١٩٩٢، وكانت الأزمتين على نفس المنطقة حدثت الأزمة الأولى فى عام ١٩٥٨ عندما تأكدت الحكومة المصرية أن تقسيم الدوائر الإقليمية لمجلس النواب السودانى قد أدرج المناطق المصرية ضمن القوائم الانتخابية وذلك محاولة لتغيير الوضع القائم فصدر الأمر إلى السفير المصرى فى الخرطوم بمطالبة وزير الخارجية السودانى ، وذلك يوم

١٩٥٨/٢/١ نظراً للحكومة السودانية إلى عدم شرعية القرار الذى اتخذته بإدخال بعض المناطق الحدودية الإقليمية المصرية ضمن دوائرها الانتخابية. (١٢)

وحدثت الأزمة الثانية فى يناير عام ١٩٩٢ عندما قامت حكومة الخرطوم بمنح تفويض لإحدى الشركات الكندية للتنقيب عن البترول فى المنطقة؛ الأمر الذى اعتبرته مصر أمراً غير مقبول يمثل اعتداء على حقوقها، ومن ناحية ثانية منحت السودان إحدى الجامعات اليابانية حق التنقيب عن الآثار فى حلايب حيث تضم منطقة ميناء عيذاب ذو الشأن الكبير فى العصور الإسلامية، ومن هنا بدأت " الحكومة المصرية فى تكثيف تواجدها العسكرى ومنعت جميع محاولات التدخل فى شأن هذه المنطقة المصرية. (١٣)

لذلك يجب ان نضع فى الأعتبار عند وضع أستراتيجية لتنمية المناطق الحدودية مراعاة نوع المجتمع الذى نريد تنميتة وخصوصيتة التاريخية وقيمة الأجتماعية وأهدافة االسياسية والأقتصادية وأسلوب حياة الأنسان ونظرتة الى الحياة المستقبلية (١٤) .

ويعانى سكان المناطق الحدودية من ظاهرة الأستبعاد الأجتماعى نتيجة العزلة النسبية عن واقع المجتمع المصرى لبعد المسافة والتكوين العرقى والقبلى والثقافة الخاصة بهذة المجتمعات ، وهذا لة عواقب سلبية نظرا لتخلى الدولة عن دورها مع التحولات والتحديات المتدفقة على سكان المجتمعات الحدودية بحلايب وشلاتين ، لذلك يجب تنبية الدولة الى ضرورة الأهتمام بتنمية المناطق الحدودية أجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وذلك عن طريق حصر وأعداد قائمة بأحتياجات ومتطلبات التنمية الأنسانية لأعطاء دفعة قوية لتنمية المنطقة الحدودية من اجل زيادة الأندماج الأجتماعى بين السكان والدولة . (١٥)

وظاهرة الأستبعاد الأجماعى تتعدى مجرد ان يكون الأنسان فقيرا فى المجتمع لأن العوامل الأجتماعية والأقتصادية والسياسية تلعب دورا مهما فى ظهور مظاهر الأستبعاد الأجتماعى المرتبطة بمجموعة من المشكلات والمعوقات التى تتراكم وتفرز شخصا غير مندمجا مع مجتمعة والمتمثلة فى الحرمان من الحقوق التى تدخل فى صلب التعاقد الأجتماعى والحرمان من حق المشاركة الفعلية فى مجالات الحياة المختلفة فى المجتمع الذى يعيشون فية. (١٦) كما ان وقوع حالات من الأستبعاد الأجتماعى لشرائح واسعة تعانى من عجز حقيقى عن أشباع الحاجات الأساسية التى تضمن لها مجرد استمرار الوجود والبقاء تردت أوضاعها حتى أصبحت تعيش فى ظروف لا أنسانية (١٧) .

وغياب العدالة الأجتماعية والتضامن الأجتماعى والفرص المتاحة المتكافئة يؤثر سلبا على ظهور مظاهر العنف فى المجتمع مما يهدد أستقرار البناء الأجتماعى لهذة المجتمعات ويبدأ ظهور الجماعات الرافضة للسياسات التنموية للدولة ويتم مقاومة التغيير الأجتماعى للأفضل (١٨).

لذلك أوصت تقارير التنمية الإنسانية الصادرة فى ٢٠١٦على ضرورة قيام البلدان العربية بحركة أصلاح شامل من خلال خلق فرص أكبر للناس كى يستخدموا قدراتهم فى أتخاذ ما يناسبهم من قرارات وأحترام كامل لحقوق وحرية الأنسان بالأعتماد على مؤشرات التنمية الأنسانية من أجل خلق مجتمعات متماسكة ومندمجة اقتصاديا وأجتماعيا وأقليميا [١٩].

وتعتبر التنمية الإنسانية هى التى تحدث تحولا وتحديثا فى الأوضاع الأقتصادية والأجتماعية التى يعيش فى أطارها الأنسان فى المجتمع محليا وقوميا وعالميا والتى تساعد على تمكينة وتقويتة فى أطار حقوقة وحرياته المشروعة وتساهم فى تحسين نوعية الحياة بمؤشراتها المختلفة للارتقاء بالأنسان واحترام انسانيته وحقه فى ان يحيا حياة كريمة والرضا عن نوعية الحياة من خلال حقوقة ومسئولياته[٢٠].

والباحث يرى ان السبيل للحد من ظاهرة الاستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية بحلايب وشلاتين هو التركيز والتأكيد على أهمية وفاعلية برامج ومشروعات التنمية الأنسانية يأعتبارها هى السبيل لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وذلك من خلال أتاحة الفرص والموارد والإمكانيات والاستجابة الكاملة والسريعة لمتطلبات ومؤشرات التنمية الإنسانية من أجل خلق مجتمعات أمنة ومتماسكة ومندمجة وينعم سكانها بحالة من الأستقرار الأجتماعى .

وهناك العديد من الدراسات السابقة التى تناولت اولا **محور مشكلات واحتياجات سكان المناطق الحدودية منها دراسة (أبراهيم عبد البارى ١٩٩٦)** [٢١]،التى أشارت الى عدم وصول برامج ومشروعات التنمية بالقدر الكافى لمنطقة الجنوب الشرقى من الصحراء الشرقية وخاصة منطقة مثلث (شلاتين- أبو رماد- حلايب)، على الرغم من إنها تُعد من المناطق الغنية بأصول الموارد الطبيعية المتاحة، والمتمثلة فى مياه الأمطار والسيول والمياه الجوفية والعيون والآبار والتى تعتبر من المتطلبات الهامة لعمليات التنمية الأنسانية والاستدامة الاجتماعية.

كما تناولت دراسة(**محمد أحمد غنيم ٢٠٠١)** [٢٢]، مشكلة الأوراق الثبوتية وتمكين المواطنين فى المناطق الحدودية بحليب وشلاتين من الحصول على الأوراق والمستندات التى تمكنهم من التواصل مع المجتمعات المجاورة مما ترتب علية انتشار ظاهرة ومشكلة الزواج غير الموثق وهومايسمى الزواج الداخلى بالأعتماد على الأصول البدوية القبلية .

كما أكدت دراسة(**حسين صلاح محمود ٢٠٠٤)** [٢٣]، على أهم المشكلات الأجتماعية والأقتصادية المرتبطة بالعمل بمهنة الرعى والصيد فى منطقة حلايب وشلاتين وتوصلت الدراسة الى وجود

علاقة قوية بين المشكلات الأجتماعية وأيكولوجيا المهنة المرتبطة بالبيئة الصحراوية التى قد تكون سببا مباشرا فى الأقصاء الأجتماعى وشعورهم بحالة من الأستبعاد الأجتماعى من خريطة الخدمات الأقتصادية التى تزيد من دخل المواطن وتحسن مستوى معيشتة .

كما توصلت دراسة (**هيلز Heliz 2007**) [٢٤] ، الى المشكلات المرتبطة بالانعزال عن الفرص التى يتيحها المجتمع وتعيش هذة الجماعات من الناس داخل مجتمعات محاطة بالأسوار بمعزل عن بقية المجتمعات وتنسحب من نظم التعليم الصحة والخدمات الأجتماعية المتاحة فى المجتمع الكبير .

كما تناولت دراسة (**نعيمة ناصر أحمد ٢٠١٣**) [٢٥] ،أهم مشكلات وأحتياجات سكان المناطق الحدودية بمنطقة حلايب وشلاتين وابو رماد من الناحية الأقتصادية والأجتماعية والسياسية والثقافية وتوصلت الى تصور مقترح قائم على توعية المواطنين وأهتمام الدولة من أجل تطوير المناطق الحدودية من خلال مجموعة من الخدمات الأقتصادية والأجتماعية التى تؤثر أيجابيا على التقليل من حدة الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية وبالتالى أندماجهم داخل مجتمعاتهم.

كما أشارت دراسة (**موك Mok 2014**) [٢٦]،ألى أهم المشكلات المرتبطة بحرمان السكان من حقوق المواطنة المتساوية وفرص العمل والمشاركة الأجتماعية فى العمل السياسى والأدارة والتفاعل الأجتماعى مع أنماط الحياة الأجتماعية المختلفة .

كما أوصت دراسة (**محمد محمود خضير ٢٠١٥**) [٢٧] ،الى ضرورة تنبية الدولة بأهمية الأهتمام بسكان المناطق الحدودية بحلايب وشلاتين من خلال حصر الأحتياجات وحل المشكلات وتدبير الموارد اللازمة لتنفيذ بعض المشروعات العاجلة لأعطاء دفعة قوية لسكان تلك المناطق الفقيرة والمحرومة من الخدمات من أجل تحقيق الأندماج الأجتماعى الكامل للمناطق الحدودية مع الدولة وتقليل الأستبعاد الأجتماعى والأقتصادى والسياسى لسكان تلك المناطق الحدودية .

ثانياً- محورمظاهر ومخاطر الأستبعاد الأجتماعى على المجتمع:

حيث اشارت دراسة (**مصطفى خلف عبد الجواد ٢٠٠٨**) [٢٨]،الى أهم مظاهر الأستبعاد الأجتماعى فى مصر والتى تحول دون مشاركة الأفراد والجماعات فى الحياة الأجتماعية والأقتصادية والسياسية وممارسة حقوقهم الطبيعية ومنها أنتشار الفقر والأمية والبطالة والأستبعاد السياسى والأجتماعى

والمكانى من خريطة الخدمات الأجتماعية .

كما توصلت دراسة (**روجرر Roger 2009**) [٢٩]، ألى أهم أبعاد الأستبعاد الأجتماعى ومؤشراته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والجغرافية الناتجة عن الحرمان من الخدمات الأساسية والتى تمنع الأفراد والجماعات المجتمعية من المشاركة الفعلية فى مجالات الحياة المختلفة .

كما أشارت دراسة (**دانجل Dongl2010**) [٣٠]،ألى أهم مخاطر الأستبعاد الأجتماعى المرتبطة بأنتشار العنف فى المجتمع وتهديد الأستقرار الأجتماعى وظهور الجماعات الرافضة للدولة وسياستها التنموية وهى نتيجة حتمية لعدم أهتمام الدولة من خلال البرامج والمشروعات التنموية التى تحدث تغييرا جوهريا فى الأوضاع الأجتماعية والأقتصادية للمواطنين الموجودين فى تلك المناطق الحدودية من دول أمريكا اللاتينية .

كما توصلت دراسة (**السيد محمد ٢٠١١**) [٣١]، الى بعض المؤشرات المرتبطة بالأستبعاد الأجتماعى للمرأة الريفية فى المجتمع المصرى ومنها معدل الأنتاج والأستهلاك والتفاعل الأجتماعى والمشاركة الأجتماعية مع الأخرين فى المجتمع.

كما أبرزت دراسة (**محمد زكى ابو النصر ٢٠١٢**) [٣٢]، أهم عوامل الأستبعاد الأجتماعى بأعتبارة الوجه الأخر للسياسة الأجتماعية وخصوصا فى المنطقة العربية ونجد انها ركزت على الأمية وعدم المساواة والفقر والبطالة والتفاوت الأقتصادى والأجتماعى فى المستويات ودخول الأفراد وبالتالى انعكس على أقصاء الناس من الخدمات الأساسية والتى تمثل الحياة اليومية لهم .

كما أشارت دراسة (**سونيا Soniya 2012**) [٣٣]،ألى أهم العوامل التى تساهم فى حدوث الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية بمدينة غارو بدولة بنجلاديش حيث يلعب عامل الفقر دورا رئيسيا فى أنتشار مظاهر الأقصاء الأجتماعى وأوصت يضرورة تبنى الدولة لسياسات حكومية قائمة على أستراتيجية لمكافحة الفقر والتقليل من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية.

وأوضحت دراسة (**لوكشمان Lokshman 2013**) [٣٤]، أن مظاهر الأستبعاد الأجتماعى متعددة ومعقدة وتنطوى على الفقر والحرمان من الموارد والحقوق وعدم القدرة على المشاركة الأنشطة المجتمعية المتاحة لغالبية الناس فى المجتمع سواء فى المجالات الأقتصادية والأجتماعية والسياسية والثقافية وتنعكس على نوعية حياة السكان وتؤثر على الناس فى المجتمع ككل .

كما أظهرت دراسة (**محمد سيد ضاحى ٢٠١٤**) [٣٥]، مدى تأثير الأستبعاد الأجتماعى على

التنمية البشرية وخصوصا فى مجال التعليم ومدى تأثير ذلك على المشاركة بفعالية فى الحياة الأقتصادية والأجتماعية فى المجتمعات التى يعيشون بها مما جعل الحياة أكثر صعوبة وتؤدى الى الأستبعاد الأجتماعى ووجود فرص تعليمية غير متكافئة تتنافى مع مفاهيم العدالة الأجتماعية .

كما أبرزت دراسة (**هدى أحمد الديب ٢٠١٥**) [٣٦]، أهم مخاطر الأستبعاد الأجتماعى على الدولة والمجتمع وهى عدم توافر قيم العدالة الأجتماعية وغياب الفرص المتكافئة فى التعليم وفرص العمل وكذلك مخاطر الأستبعاد المرتبطة بغياب قيم التضامن الأجتماعى والعزلة الأجتماعية وتأثير الأستبعاد الأجتماعى على ظهور وأنتشار العنف فى المجتمع بأعتبارة نتيجة حتمية لعدم أهتمام الدولة بخطط التنمية الأنسانية الشاملة لسكان المناطق الحدودية .

كما أشار تقرير (**التنمية الشرية ٢٠١٦**) [٣٧]، الى مدى أرتباط الفقر بظهور الأستبعاد الأجتماعى داخل المجتمعات المحرومة أقتصاديا وأجتماعيا وسياسيا وهى بمثابة الحرمان من فرص العمل والتمتع بالحقوق وحرمان المواطن من الحصول على السلع والخدمات والأنشطة والموارد التى تؤثر على الدخل مما تشعر المواطن بعدم الأمن و العدالة الأجتماعية .

كما أشارت دراسة (**كيبر Kayber 2017**) [٣٨]،ألى تأثير الأستبعاد الأجتماعى والتهميش على تضاؤل فرص النمو الأقتصادى والتنمية الأنسانية لأن الأقصاء الأجتماعى يحرم الناس فى المجتمعات المحلية الحدودية من الكثير من الفرص الأقتصادية اللازمة لعيش حياة كريمة وأمنة .

ثالثا– محور متطلبات التنمية الإنسانية لسكان المناطق الحدودية:

لقد أشارت دراسة (**منال عبد المعطى صالح ٢٠٠٨**) [٣٩]،الى أهمية المشاركة المجتمعية فى العملية التنموية للمساعدة فى تحديد الصعوبات والمشكلات التى تواجه حياة السكان مما يسهل رسم السياسات لمعالجة المشكلات وزيادة أوجه التعاون والتنسيق والتكامل من أجل أستثمار موارد المجتمع المختلفة فى تحسين الظروف الأجتماعية والأقتصادية وتحقيق معدلات جديدة من التنمية الأنسانية.

كما أكدت دراسة (**رلتريكا Relatrica 2010**) [٤٠]، على ضرورة تركيز الأهتمام على المناطق الحدودية وأستثمار مواردها الطبيعية والسياحية بأعتبارها أداة هامة من أدوات التنمية السياحية التى يمكن أن تساهم فى زيادة فرص العمل وأحداث تنمية مستدامة وتقليل الفجوة بين سكان تلك المناطق الحدودية وزيادة التماسك الأجتماعى بين سكانها .

كما تناولت دراسة (**يوسف محمد البيومى ٢٠١٠**) [٤١]،أهمية أستخدام التخطيط الأقليمى مع سكان المناطق الحدودية بمنطقة جنوب شرق البحر الأحمر وذلك بهدف توطين الأمكانيات والموارد

لحساب العنصر البشرى وصولا الى تنمية متوازنة ورسم خريطة التنمية الأقليمية لسكان المناطق الحدودية لما تملكة تلك المناطق من موارد سياحية ومحميات طبيعية أذا أحسن أستثمارها ستزيد من دخول السكان ويرتقى مستوى معيشتهم وتحدث تنمية اجتماعية وانسانية مستدامة .

كما أشارت دراسة (**فلاديمير Vladimir2012**) [٤٢]،ألى أهمية الدور الذى تلعبة المنظمات غير حكومية فى جمهورية مقدونيا لمواجهة الفقر والاستبعاد الأجتماعى وتعزيز العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الانسان والمساواة وعدم التمييز من خلال جهود الهيئات الدولية المانحة التى تنفذ برامج ومشروعات تحد من الاستبعاد الأجتماعى وتزيد من المشاركة الأجتماعية للفقراء المهمشين .

كما أكدت دراسة (**جوردى jorde 2012**) [٤٣]، الى أهمية تحقيق التنمية الانسانية بشقيها الأقتصادى والأجتماعى للفقراء المستبعدين أجتماعيا وذلك من خلال تكافؤ الفرص والحريات الأساسية وأحترام التنوع الثقافى فى العادات والتقاليد وتلبية الأحتياجات الأساسية وزيادة فرص العمل وتحسين نوعية الحياة لجميع الناس والتخطيط الجيد لبرامج التنمية الأجتماعية والأقتصادية لتحقيق التنمية الأنسانية المستدامة والحد من ظاهرة الأستبعاد الأجتماعى .

كما توصلت دراسة (**عبد العزيز أبراهيم على ٢٠١٣**) [٤٤]، ألى تصور تخطيطى لمواجهة الاستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الصحراوية وذلك من خلال تركيز الأهتمام على التخطيط المحلى والتخطيط القطاعى وتحديد الأحتياجات وترتيب الأولويات لمقابلة وأشباع حاجات المواطنين ورسم خريطة تخطيطية موضح بها الخصائص الديمجرافية لسكان تلك المناطق الحدودية من أجل توفير حياة كريمة لهم وتقليل حدة الأستبعاد الأجتماعى ومساعدتهم على الاندماج الأجتماعى فى المجتمع

كماأشارت الدراسة التى أجراها (**الأتحاد الأوربى European Union 2013**) [٤٥]، الى أهم السياسات اللازمة للحد من الاستبعاد الأجتماعى والفقر فى المناطق الأوربية المحرومة من الأستثمار الأجتماعى وذلك بمناقشة إستراتيجية أوربا لمكافحة الفقر والأستبعاد الأجتماعى حتى عام ٢٠٢٠ وذلك من خلال أستهداف السياسات الأجتماعية لبرامج الأسكان والبطالة من أجل مساعدة أكثر من ١٢٠ مليون شخص اوربى يعانون من الأستبعاد الأجتماعى .

كما أكدت دراسة (**هيلارى سليفر Hilary 2015**) [٤٦]، على ضرورة زيادة الأهتمام الدولى وتوجية أهداف التنمية المستدامة نحو تحقيق الأندماج الأجتماعى بحلول عام ٢٠٣٠ وذلك من خلال تعزيز المجتمعات النائية وتمكينها من الحصول على الخدمات التنموية التى تحقق حياة أمنة ومستقرة رغم البعد

الجغرافى للقضاء على الأقصاء الأجتماعى وتحسين مستوى الفقراء وتحسين نوعية حياتهم.

كما أشارت دراسة (**كاثلين Kaitlyn 2015**) [٤٧]، الى أهمية الرامج والمشروعات التنموية التى تقدمها الجمعيات الأهلية المحلية فى تحقيق الأستدامة الأجتماعية للخدمات الأجتماعية التى تؤدى الى تحسين نوعية حياة سكان المناطق الحدودية المحرومة من الأنشطة والخدمات الأقتصادية والأجتماعية والسياسية وذلك من خلال أحداث تنمية حقيقية تؤدى الى الأستقرار الأجتماعى والتواصل لسكان المناطق الحدودية .

كما توصلت دراسة (**عبدالله على عبدالله ٢٠١٦**) [٤٨]،الى تصور مقترح لتفعيل وتنشيط البرامج والمشروعات التنموية بالجمعيات الأهلية بالمناطق الحدودية بمنطقة حلايب وشلاتين لتحقيق الأستدامة الأجتماعية لتحسين جودة نوعية الحياة للسكان وتقليل حدة الأستبعاد الأجتماعى من خلال برامج الشراكة المجتمعية مع الهيئات الدولية والأجهزة الحكومية وشئون القبائل من أجل تحقيق الأستدامة الأجتماعية وتمكين سكان المناطق الحدودية المحرومة من الحصول على الخدمات التنموية الأنسانية.

ونستخلص من العرض السابق للدراسات والبحوث السابقة التى تناولت **محور مشكلات واحتياجات سكان المناطق الحدودية** أشارت الى انتشار ظاهرة الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية بمنطقة حلايب وشلاتين وماترتب على ذلك من ظهور العديد من المشكلات الأجتماعية المرتبطة بالعزلة الأجتماعية ونقص الفرص المتاحة لتحسين الدخل الأقتصادى وحقوق المواطنة وعدم المساواة والعدالة الاجتماعية فى توزيع الخطط والبرامج الاجتماعية والاقتصادية من قبل الدولة رغم وفرة الموارد الطبيعية بالمناطق الحدودية .

وقد أكدت غالبية الدراسات التى تناولت **محورمظاهر ومخاطر الأستبعاد الأجتماعى على المجتمع** على أهم مخاطر الأستبعاد الأجتماعى على الدولة والمجتمع وهى عدم توافر قيم العدالة الأجتماعية وغياب الفرص المتكافئة فى التعليم وفرص العمل وكذلك مخاطر الأستبعاد المرتبطة بغياب قيم التضامن الأجتماعى والعزلة الأجتماعية وتأثير الأستبعاد الأجتماعى على ظهور وأنتشار العنف فى المجتمع بأعتبارة نتيجة حتمية لعدم أهتمام الدولة بخطط التنمية الأنسانية الشاملة لسكان المناطق الحدودية .

كما طالبت غالبية الدراسات التى تناولت **محور متطلبات التنمية الإنسانية لسكان المناطق**

الحدودية بضرورة أستخدام التخطيط الأقليمى مع سكان المناطق الحدودية بمنطقة جنوب شرق البحر الأحمر وذلك بهدف توطين الأمكانيات والموارد لحساب العنصر البشرى وصولا الى تنمية متوازنة ورسم خريطة التنمية الأقليمية لسكان المناطق الحدودية لما تملكة تلك المناطق من موارد سياحية ومحميات طبيعية أذا أحسن أستثمارها ستزيد من دخول السكان ويرتقى مستوى معيشتهم وتحدث تنمية اجتماعية وانسانية مستدامة .

وإيماناً من الباحث لقيمة وأهمية ثورات الربيع العربى التى أجتاحت جميع الدول العربية وكشفت الستار عن أهم الأنعكاسات السلبية على مجمل الحياة العامة داخل المجتمع المصرى مما أدى الى ظهور ظواهر اجتماعية سلبية منها تفشي البطالة والفقر، وارتفاع معدلات الأمية والتهميش الاجتماعي وتراجع معدلات التنمية الإنسانية وظهور ظاهرة الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية بمنطقة حلايب وشلاتين وما ترتب عليها من ظهور أثار سلبية مرتبطة بقلة الفرص التنموية المتاحة وغياب تام لخطط التنمية الأنسانية التى تحسن من نوعية حياة سكان المناطق الحدودية رغم وفرة الموارد الطبيعية والجغرافية اللازمة لتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية ومن هذا المنطلق فقد تحددت مشكلة الدراسة فى " **متطلبات تحقيق التنمية الأنسانية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية** "

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة الحالية إلى:

١- أهمية الدور الذى يمكن ان تلعبة الدولة من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج والمشروعات التنموية التى تحد من حالة الاستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية.

٢- اصبح توجية الأهتمام نحو تحقيق التنمية الأنسانية مطلب حيوى بأعتبار المناطق الحدودية هى بوابة مصر الجنوبية وتمثل أمنها القومى .

٣- توصيات غالبية تقارير التنمية الإنسانية العالمية والعربية بضرورة توجيه الاهتمام نحو دراسة مشكلات واحتياجات سكان المناطق الحدودية من أجل تقليل المخاطر والتهديدات السلبية التى تؤثر على المجتمع

٤- ثورات الربيع العربى فى المنطقة العربية لفتت النظر حول ضرورة الأهتمام بتحقيق متطلبات التنمية الأنسانية لسكان المناطق لحدودية وتقليل حدة الاستبعاد الأجتماعى.

أهداف الدراسة :

تنطلق الدراسة من هدف رئيسى، هو:

" **التعرف على متطلبات تحقيق التنمية الإنسانية للحد من الاستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية** " **ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:**

ا- التعرف على المتطلبات الأجتماعية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية

ب- التعرف على المتطلبات الأقتصادية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية .

ج- التعرف على المتطلبات السياسية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية.

د- التعرف على المتطلبات الثقافية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية .

٢- التعرف على معوقات تحقيق التنمية الأنسانية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية.

٣- التعرف على أهم المقترحات لمواجهة معوقات تحقيق التنمية الأنسانية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية.

تساؤلات الدراسة **:**

تنطلق الدراسة من تساؤل رئيسى مؤداه **: ما هى متطلبات تحقيق التنمية الإنسانية للحد من الاستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية ؟**، وينبثق من هذا التساؤل الرئيسى **مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:**

أ- ماهى المتطلبات الأجتماعية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية ؟

ب- ماهى المتطلبات الأقتصادية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية ؟

ت- ماهى المتطلبات السياسية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية ؟

ث- ماهى المتطلبات الثقافية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية ؟

٢- ماهى معوقات تحقيق التنمية الأنسانية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية ؟

٣- ماهى أهم المقترحات لمواجهة معوقات تحقيق التنمية الأنسانية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية ؟

الإطار النظرى ومفاهيم الدراسة:

اعتمد الباحث فى وصف وتفسير دراسته الحالية على ما يلى:

- **مفهوم المتطلبات .**
- **مفهوم التنمية الإنسانية .**
- **مفهوم الاستبعاد الأجتماعى .**
- **مفهوم المناطق الحدودية .**

اولا – مفهوم المتطلبات :

عرفها قاموس ويبستر بأنها " شئ ألزامى أو مطلوب أو احتياجات ضرورية " [٤٩] كما يفسرها البعض الاخر بأنها "كل ما يتم عملة للوفاء باحتياجات المستفيدين من الخدمة فى الهيئة او المؤسسة او المجتمع " [٥٠]

كما يشير مفهوم المتطلبات الى " العمل مع المجتمع المحلى والتعامل مع قضاياه ومشكلاتة وهذا يتطلب من العاملين فى هذا المجال التنموى توافر مجموعة من المهارات المرتبطة بتنفيذ مجموعة من البرامج والمشروعات المجتمعية التى تساعدهم على أداء ادوارهم ومسئولياتهم تجاه مجتمعهم من أجل تحقيق اهداف تنموية وتقديم خدمات انسانية للمواطنين".[٥١]

ويقصد الباحث بمفهوم المتطلبات فى هذه الدراسة " هو مدى توافر المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية فى مشروعات وبرامج التنمية الأنسانية التى تقدمها الدولة من أجل مقابلة احتياجات المواطنين للحد من الاستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية .

ويمكن تحديد مفهوم المتطلبات إجرائياً فى هذه الدراسة، كما يلى:

١- المتطلبات الأجتماعية المرتبطة بحقوق الأنسان والمواطنة للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية .

٢- – المتطلبات الأقتصادية المرتبطة بالتمكين ونوعية الحياة للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية .

٣- – المتطلبات السياسية المرتبطة بالحريات والديمقراطية للحد من الاستبعاد الأجتماعى لسكان

المناطق الحدودية .

٤- – المتطلبات الثقافية المرتبطة بالاتصالات وشبكة الأنترنت للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية .

ثانيا– مفهوم التنمية الإنسانية :

تعتبر التنمية الإنسانية هى "عملية توسيع الخيارات ففى كل يوم يمارس الأنسان خيارات متعددة بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعى وبعضها سياسى وثقافى وحيث ان الأنسان هو محور تركيز جهود التنمية فأنة ينبغى توجيه هذة الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل أنسان فى جميع ميادين سعى الأنسان " (٥٢).

وهناك من يرى أن التنمية الإنسانية : " تركز على الإنسان صانع التنمية والمستفيد من عائدها ويركز المفهوم على حقوق الأنسان والحرية والديمقراطية كما تهتم بتحسين نوعية الحياة بمؤشراتها المختلفة للارتقاء بالأنسان وأحترام انسانيتة وحقة فى أن يحيا حياة كريمة والرضا عن نوعية الحياة من خلال حقوقة ومسئولياتة " (٥٣).

وهناك رأى أخر يرى أن التنمية الإنسانية هى " تمتع الفرد مجتمعيا بالحقوق السياسية والمدنية والأقتصادية والأجتماعية والثقافية وهى تمثل دورا هاما فى ضمان حقوق الأنسان "(٥٤).

وتعتبر التنمية الأنسانية هى "حقوق اقتصادية واجتماعية مرتبطة بالتعليم والصحة والمشاركة فى الحياة الثقافية وحق االشعوب فى التنمية الأقتصادية والأجتماعية وأستثمار مواردها الطبيعية من أجل حدوث التنمية الأنسانية " (٥٥).

وتعرف التنمية الأنسانية بأنها " تحسين الأحوال الأقتصادية والأجتماعية والثقافية فى المجتمعات المحلية من اجل مساعدتها على الأندماج فى حياة الأمة والمساهمة فى تقدمها بأقصى قدر مستطاع(٥٦).

ويقصد الباحث بمفهوم التنمية الأنسانية فى هذه الدراسة " هو مدى أستجابة الدولة لتنفيذ مجموعة من الخطط والبرامج والمشروعات التنموية ذات الطابع الأنسانى المرتبطة بتمكين المواطنين من الحصول على المتطلبات الأقتصادية والأجتماعية والسياسية والثقافية اللازمة للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية .

ويمكن تحديد مفهوم التنمية الإنسانية إجرائياً فى هذه الدراسة، كما يلى:

١- هى مجموعة المتطلبات الأجتماعية اللازمة للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية .

٢- هى مجموعة المتطلبات الأقتصادية اللازمة للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية .

٣- هى مجموعة المتطلبات السياسية اللازمة للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية .

٤- هى مجموعة المتطلبات الثقافية اللازمة للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية.

أهداف التنمية الأنسانية :

يتركز الهدف الرئيسى للتنمية الأنسابية فى تحسين نوعية الحياة فى مختلف النشاطات البشرية وذلك من خلال : [٥٧]

١- أحداث تغيير فى البناء الأجتماعى للمجتمع ووظائفة .

٢- معالجة المشكلات الناتجة عن التغيير الأجتماعى والمتصلة بة .

٣- أشباع الأحتياجات الأجتماعية لأفراد المجتمع.

٤- تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة والمهارات والقدرات التى تساعدهم على تحسين مستوى معيشتهم.

٥- تقديم الخدمات لافراد المجتمع لتحسين نوعية الحياة وتيسير الحصول عليها .

٦- اتاحة الفرصة لافراد المجتمع للمشاركة الفعلية فى توجيه التنمية الأجتماعية وتنفيذ برامجها .

أهمية التنمية الإنسانية:

تمثل التنمية الأنسانية أهمية خاصة وضرورة حيوية لكل من الأفراد والمجتمع نفسة للأعتبارات التالية :- [٥٨]

١- يشعر الأفراد فى ظل التنمية والأنعاش الأجتماعى شعورا حقيقيا بوجود الدولة .

٢- تظهر أهمية التنمية فى تحقيق وتأمين المجتمع وضمان أستقرارة وعدم جنوحة الى الأنحراف أو الأتجاه الى المبادئ الهدامة التى من شأنها أشاعة الفرقة بين أفرادة .

٣- تعتبر التنمية والأنعاش الأجتماعى عاملا من عوامل تحقيق الأرتقاء بالأنسانية ومعاييرها .

٤- زيادة القدرة على تحمل المسؤولية بين أفراد المجتمع المحلي ومجموعاته حول أهمية مشاركتهم الفعالة في برامج التنمية المجتمعية الشاملة للحد من الفقر .

٥- زيادة درجة التعاون بين أفراد المجتمع المحلي ومجموعاته لصالح المجتمع المحلي وبرامج التنمية المجتمعية الشاملة.

٦- زيا دة قدرات المجتمع المحلي على تطوير تنظيماته ، وجعلها أكثر فعالية ومشاركة في عملية التنمية المجتمعية للتقليل من المشكلات والأثار السلبية للفقر .

٧- مساعدة الأفراد والمجموعات الفعالة في المجتمع على تطوير قدراتها الذاتية للتعبير عن أحتياجاتها وأولوياتها من اجل تصميم مشروعات تناسب الفقراء . [٥٩]

مؤشرات التنمية الإنسانية :

يمكن أن نحدد مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالتنمية الإنسانية منها [٦٠] :-

١- **حقوق الأنسان :** وهى مرتبطة بحقوق الإنسانية المشروعة والتى تركز على تحسين نوعية الحياة وذلك للارتقاء بالأنسان واحترام انسانيتة وحقة أن يحيا حياة كريمة وارضا عن نوعية الحياة من خلال حقوقة ومسئولياتة .

٢- **التمكين :** وهو يرتبط باتاحة الفرص وبصفة خاصة للفئات الأقل قوة وتأثير فى المجتمع ياتى التمكين من خلال تقوية الفئات الضعيفة من الفقراء وذلك من خلال مشاركتهم واتاحة الفرص والخيارات التى تساهم بشكل أو باخر على تمكين هؤلاء من تقرير مصيرهم بأنفسهم ومشاركتهم الفاعلة فى أتخاذ القرارات التى تؤثر على حياتهم .

٣- **الحريات والديمقراطية :** ويرتبط حدوث التنمية الأنسانية ونهوضها على توافر الحريات والديمقراطية الصحيحة فى بيئة مجتمعية تساعد الأفراد على القيام بمسئولياتهم وضمان حقوقهم وتساهم بشكل او باخر فى تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين والتوزيع العادل لعائد التنمية والمواطنة كمقومات للتنمية الأنسانية.

٤- **المواطنة :** وتشير المواطنة الى حالة الأفراد فى مجتمع حر ديمقراطى لكل افرادة حقوق متساوية باعتبار ان الأفراد مواطنين تابعين للمجتمع وترتبط المواطنة بالمساواة والحقوق والواجبات وعدم التمييز .

٥- **الاتصالات وشبكة الانترنت :** اننا نعيش الان عصر المعلومات حيث حلت المعلومات محل المال والجهد كمتغير اساسى من متغيرات المجتمع ويعتبر الأتصال نشاط انسانى أساسى من وسائل الأتصالات التكنولوجية الهامة للانسانية.

٦- **نوعية الحياة :** ويعد الرضا عن نوعية الحياة وجودة الحياة ومؤشراتها كمؤشرات للتقدم ليشمل نوعية حياة العمل ويتضمن أمان الوظيفة والثقة فى الدخل واستمراريتة والتى تؤثر على شعور الناس بالأمان والثقة فى الذات .

ثالثا– مفهوم الاستبعاد الأجتماعى :

يعتبر الاستبعاد الأجتماعى هو "صورة من صور عدم الأعتراف بالحقوق الأساسية الأقتصادية والأجتماعية والمدنية القابلة للتنفيذ كالحق فى الرعاية الصحية والتعليم الأساسى مع ويعجز فيها المواطنين من الوصول الى المنظومات السياسية والقانونية اللازمة لجعل هذة الحقوق واقعا حيا قابل للتنفيذ " (٦١).

وهناك من يرى أن الاستبعاد الأجتماعى: " هو عملية متعددة الأبعاد نتيجة الحرمان التى تمنع الأفراد والجماعات من المشاركة الكاملة فى الحياة الأقتصادية والأجتماعية والسياسية فى المجتمع الذى يعيشون فية " (٦٢).

وهناك رأى أخر يرى أن الاستبعاد الأجتماعى هو " حرمان الأفراد من حقوق المواطنة المتساوية على كافة المستويات كالمشاركة فى الأنتاج والأستهلاك والعمل السياسى والتفاعل الأجتماعى والفرص التى تعزز الوصول الى الموارد واستخدامها ويحدث للافراد فى المجتمعات والمناطق التى تعانى من المشكلات المرتبطة بالبطالة وضعف المهارات والدخل المنخفض وسوء الحالة الصحية والبيئية وتدنى مستوى السكن "(٦٣).

ويعتبر الاستبعاد الأجتماعى هو "مجموعة من العوامل والمعوقات والمشكلات التى تمنع الأفراد والفئات والجماعات من الأندماج فى المجتمع ويتمثل فى الحرمان من الفرص المتاحة واالمشاركة فى اتخاذ القرار والحقوق التى تدخل فى صلب التعاقد الأجتماعى وتمنع الأفراد من المشاركة الفعلية فى المجتمع " (٦٤).

ويعرف الاستبعاد الأجتماعى بأنة " عدم المشاركة فى الأنشطة الأجتماعية الأساسية والأقتصادية والسياسية وعدم التفاعل الأجتماعى مع الخدمات العامة لأنشطة المجتمع " (٦٥).

ويقصد الباحث بمفهوم الاستبعاد الأجتماعى فى هذه الدراسة " هو شعور سكان المناطق الحدودية بحلايب وشلاتين بعدم حصولهم على حقوقهم الكاملة فى الجوانب الأجتماعية والأقتصادية

والسياسية والثقافية مما ادى الى احساسهم ياستبعادهم أجتماعيا من خريطة الخدمات للتنمية الأنسانية وترتب علية انعزالهم وعدم اندماجهم مع مجتمعاتهم التى يعيشون بها .

ويمكن تحديد مفهوم الاستبعاد الأجتماعى **إجرائياً فى هذه الدراسة، كما يلى:**

١- ١- حرمان سكان المناطق الحدودية من حصولهم على حقوقهم الأجتماعية .

٢- ٢- حرمان سكان المناطق الحدودية من حصولهم على حقوقهم الأقتصادية .

٣- ٣- حرمان سكان المناطق الحدودية من حصولهم على حقوقهم السياسية .

٤- ٤- حرمان سكان المناطق الحدودية من حصولهم على حقوقهم الثقافية .

أبعاد وسمات الاستبعاد الأجتماعى :

لقد حدد "بورخارت وآخرون" أربعة أبعاد للاستبعاد الاجتماعى هي :[٦٦]

١- عدم الاستهلاك اى عدم القدرة علي شراء السلع، وعدم امتلاك مسكن.

٢- عدم المشاركة في الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية.

٣- عدم المشاركة السياسية من خلال المشاركة في عملية صنع القرار على المستوى المحلي أو الوطنى .

٤- عدم التفاعل الاجتماعي، وعدم التكامل الأسري، ضعف الحماية، ضعف التضامن والتكامل على مستوى المجتمع المحلى والوطنى .

بينما أشارت بيسيس الى وجود ثلاثة ابعاد للاستبعاد الأجتماعى : [٦٧]

١- البعد الأقتصادى : وهو ينتج مباشرة من الفقر مثل الأستبعاد من العمل والحرمان وبالتالى عدم وجود دخل منتظم .

٢- البعد الأجتماعى : ويتعلق بوضع الفرد فى المجتمع الأمر الذى يؤدى الى التمزق فى النسيج الأجتماعى والتضامن .

٣- البعد السياسى : وتعلق بوضع بعض الفئات من السكان المحرومون من كل او بعض الأنشطة والنظم السياسية وحقوق الأنسان .

أهم سمات الاستبعاد الأجتماعى:

يمكن أيجاز السمات الخاصة بالأستبعاد الأجتماعى فيمايلى :- [٦٨]

ا– السمة الأولى تتحدد فى شكل الأتصال والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع وشكل التباعد والمشاركة المجتمعية غير المتكافئة .

ب– السمة الثانية تتحدد فى الديناميكية حيث يتسم الأستبعاد الأجتماعى بالعمليات التراكمية والتطورية للمجتمعات والتى تؤثر على الخبرات والظروف الحياتية المستقبلية .

ج– السمة الثالثة تتحدد فى النسبية حيث يقاس الأستبعاد الأجتماعى فى ضوء المعايير المجتمعية والتى تميز مجتمع عن الأخر.

د– السمة الرابعة هى تعدد الأبعاد حيث يتحدد الأستبعاد الأجتماعى بأبعاد عدة منها الأقتصادية والأجتماعية والسياسية والثقافية والجغرافية وكذلك المواطنة .

هـ– السمة الخامسة وهى القوة فالاستبعاد الأجتماعى يعبر عن أرادة أصحاب القوة القادرين على السيطرة وأتخاذ القرار وتنفيذة .

أشكال الاستبعاد الأجتماعى :

يوجد أشكال عديدة من الاستبعاد الأجتماعى يمكن حصرها فيما يلى :– [٦٩]

– التهميش الأجتماعى.
– الحرمان المادى .
– قبول الحد الأنى من الحياة .
– الاستبعاد على أساس الجنس والعرق .
– الاستبعاد من الأسرة .
– الاستبعاد من دولة الرفاهية .
– الاستبعاد من المجتمع .
– الاستبعاد من سوق العمل .
– الفقرعلى المدى الطويل .
– الاستبعاد من الحياة الأقتصادية والسياسية.
– الأنسحاب من نظم الصحة العامة والتعليم العام والخدمات الأخرى المتاحة فى المجتمع .

مخاطر الاستبعاد الأجتماعى على النسق الأجتماعى للدولة والمجتمع :

إن تفشى ظاهره الاستبعاد الاجتماعي فى المجتمع تؤدى الى وجود العديد من المخاطر منها:–[٧٠]

مخاطر الاستبعاد الأجتماعى على قيم العدالة الأجتماعية : حيث يتعارض الاستبعاد الأجتماعى مع مبدأ العدالة الأجتماعية أو الفرص المتكافئة بين الأفراد فى جانبين الأول يؤدى الأستبعاد الأجتماعى الى وجود فرص تعليمية ومهنية غير متكافئة والثانى يشكل الأستبعاد الأجتماعى انكارا للفرص المتساوية فيما يتصل بالامور السياسية ويؤدى الى أنتهاك مبدأ العدالة الاجتماعية.

مخاطر الأستبعاد الأجتماعى على قيم التضامن الأجتماعى : فأن جعل الأفراد فى المجتمع يعيشون متضامنين يحتاج الى أسس مادية للمشاركة فى حياة المجتمع فمرافق الخدمات العامة التى توفرها الأنظمة السياسية للدولة من تعليم وصحة ومدارس واسكان تعد واحدة من من أساليب تشكيل التضامن الأجتماعى بين أفراد المجتمع ولكن كثرة انتشار الاستبعاد الأجتماعى يؤدى الى القضاء تدريجيا على التضامن الأجتماعى بين افراد المجتمع .

مخاطر الاستبعاد الأجتماعى وانتشار مظاهر العنف فى المجتمع : فأن ظاهرة العنف هى صورة من صور الأستبعاد الأجتماعى الذى يعنى الأنسحاب من الألتزام بالقواعد والقوانين المنظمة للمجتمع ويهدد العنف الأستقرار الأجتماعى والبناء الأجتماعى للمجتمع ويؤدى الى أنتشار جماعات العنف التى تؤثر سلبيا على مشاركة المواطنين فى المجتمع .

التخطيط لمواجهة مخاطر الاستبعاد الأجتماعى :

ويشمل التخطيط لمواجهة أخطار الاستبعاد الأجتماعى خمس عناصر هامة وهى :- [٧١].

١- التشاور والمشاركة : حيث يتم من خلال التخطيط مجموعة من العمليات التى يشارك فيها المواطنون من أجل مواجهة مشكلاتهم.

٢- رصد معلومات ديمجرافية عن المجتمع : حيث تحدد خصائص المجتمع وتساعد على فهم الخصائص ورسم خريطة تتيح بسهولة تقديم الخدمات لمستحقيها .

٣- وضع الخطط : لمواجهة المشكلات وتحديد الأحتياجات والوصول الى العدالة الأجتماعية فى التوزيع ..

٤- تحديد الفجوات فى قطاع الخدمات والأحتياجات : حيث يتم الوقوف على الموارد المتاحة لمقابلة الأحتياجات المتعددة.

٥- الوصول الى سياسة عامة : من شأنها تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع فى الحصول على أحتياجاتهم .

رابعا – مفهوم المناطق الحدودية:

وتُعرف الحدود، بأنها: " الخطوط التى ترسم لتبين الأرض التى تمارس فيها الدولة سيادتها، والتى تخضع لسلطانها والتى لها وحدها حق الانتفاع بها، واستغلالها، وتعتبر هذه الحدود من الأهمية بمكان إذ عندها تبدأ سيادة الدولة صاحبة الإقليم ، وتنتهى سيادة غيرها، ووراءها تنتهى سيادتها، وتبدأ سيادة غيرها". (٧٢)

وتُعرف الحدود أيضاً، بأنها: " الخط الذى يحدد المدى الذى تستطيع الدولة ممارسة سيادتها منه، ويفصل بين سيادة هذه الدولة أو الدول الأخرى المتجاورة". (٧٣)

وتعُرف المناطق الحدودية، بأنها: " هى التجمعات السكانية الكائنة على حدود الدولة، والتى تستطيع ممارسة سيادتها فيها دون غيرها". (٧٤)

كما تُعرف المناطق الحدودية، بأنها: " المجتمعات المحلية حضرية أم ريفية، أو صحراوية كائنة داخل حدود الدولة ومجاورة كلها، أو جزء منها لحدود دولة أو دول أخرى، وتقع ملكيتها وسيادتها للدولة الواقع بها مثل باقى مناطق الدولة ".(٧٥)

ويقصد الباحث فى الدراسة بالمناطق الحدودية مثلث (الشلاتين– أبو رماد– حلايب) كمجتمع للدراسة، **والذى يمكن وصفه وتحديد خصائصه فيما يلى:**

١- تقع مدينة الشلاتين جنوب محافظة البحر الأحمر حدها الجنوبى خط عرض ٢٢ ° شمال دولة السودان، وحدها الشمالى مدينة مرسى علم، وحدها الغربى الحدود الإدارية لمحافظة أسوان.

٢- يبلغ تعداد سكان مدينة الشلاتين حسب الإحصاء الرسمى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء حوالى (٢٣٥٤٤) نسمة حسب آخر تعداد ٢٠١٢.

٣- تبعد قرية أبو رماد عن مدينة الشلاتين مسافة ١٤٠ كم جنوباً ، ويبلغ عدد سكانها (٥٥٥٧) نسمة.

٤- تبعد مدينة حلايب عن مدينة الشلاتين بمسافة ١٨٠ كم جنوباً ويبلغ عدد سكانها (٣٠٥٦) نسمة.

٥- تبعد قرية رأس حدربة مسافة ١٩٥ كم جنوباً، وهى آخر القرى المصرية على الحدود الجنوبية ، وتبعد مسافة ٦ كم عن خط عرض ٢٢ ° شمالاً ، وعدد سكانها (٥٧٨) نسمة. (٧٦)

٦- يوجد عدد (٣) منافذ برية على خط عرض٢٢ ° مع دولة السودان، وهم:

أ– منفذ حدربة: وتدخل منه البضائع الواردة من وإلى بور سودان شرق السودان.

ب– منفذ سوهين: وتدخل من البضائع الواردة من وإلى ولاية وادى النيل.

جـ– منفذ فنات: وتدخل منه تجارة وتوريد الجمال من دولة السودان.

٧- **يتكون سكان منطقة مثلث (الشلاتين- أبو رماد- حلايب) من القبائل الآتية:** [٧٧]

أ- **قبيلة البشارية:** وتنحدر من أصول أفريقية وسودانية، وتعمل بالرعى، ويتركزون بالوديان والجبال وبجوار الآبار، كما يعملون بالصيد والتجارة.

ب- **قبيلة العبابدة:** تنحدر أصول هذه القبيلة من شبه الجزيرة العربية ويعملون بالرعى، والصيد، والعمل فى بعض شركات التعدين، وغيرها.

جـ- **قبيلة الرشايدة:** تتحدد أصول هذه القبيلة من وسط وغرب آسيا وشبه الجزيرة العربية، ووصلوا إلى المنطقة منذ القرن الماضى، وتنتشر القبيلة فى جنوب الشلاتين، ويعملون بتجارة ورعى الجمال، وتهريب السلع والبضائع ، وخصوصاً الجمال وعاج الفيل.

وتتضح أنماط الحياة الاقتصادية والمعيشية لدى سكان مثلث (الشلاتين- أبو رماد- حلايب)، فيما يلى: [٧٨]

١- **الرعى:** وهى الحرفة الأساسية للسكان، وهم يرتحلون وراء الماء والكلأ والحيوانات التى يرعونها، وهى الإبل والأغنام والماعز، ومن العادات التى ترجع لتقدير السكان للإبل أن حلبها مقصوراً على الرجال دون النساء.

٢- **الصيد:** نظراً لامتداد الساحل فى المنطقة لمسافة (٣٠٠) كم على البحر الأحمر، وهو ما يساعد على صيد الأسماك، إلا أنه يكاد يكون مقصوراً على مجموعة من العشائر ، ويطلق عليهم السماكة، وهم محترفون لهذه المهنة.

٣- **التجارة:** وترجع إلى حاجة البدو من السلع الأساسية؛ لذا فعدد قليل يعملون بها، وأهم البضائع التى يحترفونها تجارة الأعشاب الطبية، وتجارة الفحم، وتجارة الجمال والأغنام.

٤- **العمل كأدلاء للطرق:** حيث يمتاز السكان بالذكاء الفطرى الشديد فلديهم القدرة على معرفة الطرق والدروب بالصحراء إلى جانب خبرتهم فى التنبؤ بسقوط الأمطار ، ومعرفة أنواع الصخور والنباتات، وأماكن وجود المياه، وغيرها من الخبرات الخاصة الموروثة.

٥- **السياحة:** توجد محمية بحرية فى الشلاتين، وبها مجموعة من الجزر والشواطىء الرملية، وتكثر بها الأسماك، كما يوجد بعض المناطق السياحية، مثل: (جبل علية- ميناء عيذاب الإسلامى- رحلات السفارى- براً وبحراً).

٦- **التعدين:** تُعد المنطقة من أهم المناطق الغنية بالثروات المعدنية، حيث يوجد بها العديد من الخامات ، ومنها: (الذهب والعديد من المناجم) .

٧- **الزراعة:** يوجد حالياً عدد من الصوب الزراعية فى الإدارة الزراعية، وبرنامج الغذاء العالمى (مشروع مجتمعات بدو الصحراء الشرقية)، كما تتم الزراعة بمنطقة أبو سعفة وديف، ومعظمها خضروات.

وتتمثل التحديات والصعوبات التى تعوق التنمية الأنسانية والخدمية بمنطقة (الشلا تين- أبو رماد- حلايب) فيما يلى: [٧٩]

١- وجود عديد من القضايا والتحديات البيئية التى تعانى منها المنطقة (التفحيم- الصيد الجائر للحيوانات- القطع الجائر للأشجار- تدمير الشعاب المرجانية.

٢- بعض الصعوبات الموجودة فى التجارة البينية بين مصر والسودان نظراً لظروف المنطقة والنزاعات الحدودية القديمة والحديثة.

٣- وجود قصور فى أعداد المعلمين داخل مدارس المنطقة، وذلك لعدم مميزات تحفز الوافدين من المحافظات الأخرى إلى المنطقة.

٤- بُعد المسافة بين المنطقة وبين مراكز الخدمات، فتبعد عن القاهرة حوالى ١٦٠٠ كم ، وعن الغردقة حوالى ٥٥٠ كم ، وعن أسوان ٤٠٠ كم مع عدم توافر المواصلات بشكل جيد.

٥- يوجد بالمنطقة عدد من السكان ليس لديهم أوراق ومستندات ثبوتية وبطاقات شخصية ، وعلى سبيل المثال (قبيلة الرشايدة).

٦- القصور فى المنشآت الصحية القادرة على تحقيق استدامة الخدمات الصحية.

٧- لا يوجد أماكن للترفيه بالمنطقة.

الموجهات النظرية للدراسة:

اعتمد الباحث فى دراستة الحالية على (١) مدخل الشراكة المجتمعية :

وذلك من خلال أعتبار مدخل الشراكة المجتمعية عملية تنموية تلعب دورا مهما فى تحديد الصعوبات والمشكلات التى تواجة حياة السكان وتهدف الى رسم سياسات تنموية بالتنسيق مع الدولة من أجل تقديم

خدمات وخطط عمل لتحسين نوعية حياة الفقراء "[٨٠]. والشراكة تتم بين الدولة ومنظمات المجتمع المدنى لما تملكة من موارد وامكانيات مادية وبشرية تمكنها من مواجهة المشكلات المجتمعية التى تعجز الحكومة عن مواجهتها " [٨١]. وتسعى الى تحقيق أهداف مجتمعية محددة وهى علاقة يحكمها المساواة والأحترام وتحقيق الصالح العام " [٨٢].

فى هذا الإطار يمكننا أن نجمل أهمية استخدام مدخل الشراكة المجتمعية لتحقيق أهداف التنمية الأنسانية بالمجتمعات الحدودية من أجل الحد من الأستبعاد الأجتماعى فى العناصر التالية:[٨٣]

١- إستثمار الجهود والإمكانيات الأهلية، المالية والبشرية المتوافرة فى المجتمع مما يؤدى إلى تخفيف الأعباء الملقاة على كاهل الدولة .

٢- خلق وإكتشاف القيادات المحلية المؤثرة والفعالة فى مختلف نواحى العمل الإجتماعى .

٣- تحقيق الأهداف الذاتية لعملية التنمية، والتى تتوقف على الجهود الشعبية ومدى إستجابتها لمطالب التنمية.

٤- توثيق الصلة بين الأهالى والمشروعات الإجتماعية التى تخدم مصالحهم وتوسيع نطاق الخدمات.

٥- تنمية الشعور بالمسئولية الجماعية وتجاوز قيم السلبية والإنعزالية فى المجتمع .

٦- توثيق العلاقات والروابط الإنسانية بين الأفراد والأسر والجماعات وتحقيق التوازن الإجتماعى .

٧- مساعدة أبناء المجتمع المحلى و حماية مصالحهم وأشباع أحتياجاتهم فى ضوء الموارد البشرية والمادية المتاحة فى المجتمع . [٨٤]

(ب) مدخل تحسين نوعية الحياة:

يعتبر مدخل تحسين نوعية الحياة مناسب للتخفيف من حدة الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية وذلك لتركيزة على توفير كم من الخدمات والبرامج والمشروعات التى تهدف الى كسب ثقة السكان ومنحهم الشعور بالرضا والسعادة مستعينة فى ذلك ببعض المداخل :- [٨٥]

- **مدخل الحاجات الأساسية :** ويركز على تحديد مستويات الحاجات الأساسية ، ويهتم بالخدمات التى تقابل هذة الأحتياجات للأنسان فى المجتمع، والأهداف والغايات التى تحقق الوظيفة الأنسانية للأنسان فى المجتمع .
- **مدخل التنمية البشرية :** يعتبر البشر الثروة الحقيقية للأمة وأهداف التنمية تحسين العلاقات وبناء وتوجيه المصادر والموارد الأقتصادية ، وتنمية رأس المال الأجتماعى فى المجتمع ، وتحسين الظروف البيئية والصحية ومستوى التعليم والحقوق الأنسانية للأعتماد على الذات .
- **مدخل القدرة :** ويركز المدخل على الرعاية المقدمة ومساهمتها فى تنمية قدرات الأفراد، ويهتم

بتقويم التغيير الأجتماعى فى المجتمع لتحديد القدرات ، وأن الأفراد فى حاجة الى صحة وظروف صحية جيدة والتى تؤثر بدورها على قدراتهم .

جـ- النظرية التفاعلية:

ويقصد بالتفاعل تلك العملية التى يمكن من خلالها تحقيق الترابط بين الأفراد والجماعات والمؤسسات بالمجتمع سواء كان فى الوسائل أو الغايات، ويترتب على ذلك تعديل فى السلوك أو الوظائف، وكثيراً ما يطلق على التفاعل مفهوم علاقات المواجهة Face to Face Relation ، **وهناك عوامل تساعد على التفاعل:** [٨٦]

أ- وجود قدر معقول من الاتفاق فى القيم والميول و الاهتمامات.

ب- التعرف العلمى الدقيق على جوانب المواقف المراد التفاعل معها.

جـ- التقييم المستمر لعملية التفاعل.

د- الضبط أو محاولة كل فرد أن يؤثر فى الآخر.

هـ- تحقيق التفاعل أو عدم التفاعل طبقاً للموقف والهدف المراد إنجازه .

ويمكن الاستفادة من معطيات هذه النظرية فى تحقيق أهداف الدراسة الحالية، كالتالى:

أ- تفسير الأفعال المرتبطة بأشكال الاستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية .

ب- تمكين الدولة من تحديد احتياجات واولويات العمل والعلاقات التفاعلية لتحقيق أهداف التنمية الإنسانية لسكان المناطق الحدودية.

جـ- تفسير ومواجهة التغيرات والتحديات التى قد تؤثر على مدى تحقيق أهداف التنمية الأنسانية المرتبطة بابعاد الأستبعاد الأجتماعى (الاجتماعية- الاقتصادية-الصحية- البيئية- التعليمية) لتحسين جودة الحياة لدى سكان المناطق الحدودية.

د- النظرية الأيكولوجية:

وتقوم هذه النظرية على تحليل البيئة المحيطة والتغيرات البيئية، والتحولات فى نمط الحياة والعلاقات الاجتماعية وطبيعة وخصائص سكان المنطقة وأنماط المشاركة، كما تقوم هذه النظرية على مجموعة من الأسس[٨٧]، **ويمكن الاستفادة منها فى الدراسة الراهنة فيما يلى:**

أ- أن التنمية الأنسانية لا يمكن أن تحدث دون مشاركة وتفاعل سكان المناطق الحدودية .

ب- أن هناك صعوبات تواجه سكان المناطق الحدودية وتؤدى الى حالة الاستبعاد الأجتماعى، وأن مواجهتها تكمن فى التوافق وألاندماج مع البيئة.

جـ- التعرف على الخصائص السكانية لسكان لمناطق الحدودية يساعد على تحديد نوعية المشكلات التى يعانى منها سكان المناطق الحدودية .

د- التعرف على بناءات القوة بالمجتمع وزيادة الثقة بين سكان المناطق الحدودية والمجتمع المحيط بها للحد من الاستبعاد الأجتماعى .

الإجراءات المنهجية للدراسة:

أولاً- نوع الدراسة:

تنتمى هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية والتى يسعى فيها الباحث إلى وصف وتحليل كمى وكيفى لمتطلبات التنمية الأنسانية للحد من الاستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية.

ثانياً- المنهج المستخدم :

استخدم الباحث فى هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعى بالعينة وذلك من خلال اخذ عينة ممثلة لمجتمع البحث من سكان المناطق الحدودية بمنطقة حلايب وشلاتين وابورماد ويبلغ عددهم(٢٠٠) مفردة والمسح بالعينة لمجموعة من الخبراء والمسئولين والمتخصصين فى مجال التنمية المحلية والعاملين بجمعيات تنمية المجتمع وأجهزة الحكم المحلى والقيادات الشعبية والمحلية ويبلغ عددهم (٧٥) مفردة .

ثالثاً- أدوات الدراسة :

اعتمد الباحث فى أجراء دراستة على أداتين رئيستين هما :-.

١- أستمارة مقياس يطبق على سكان المناطق الحدودية بحلايب وشلاتين وابورماد :

اعتمد الباحث فى إجراء الدراسة على أداة رئيسية هى مقياس متطلبات التنمية الأنسانية للحد من الاستبعاد الأجتماعى من تصميم الباحث الذى طبق على سكان المناطق الحدودية بحلايب وشلاتين وابورماد ، وقد اشتمل المقياس على أربعة أبعاد أساسية، وهى:

١- البعد الأول: متطلبات الجانب الأجتماعى للحد من الاستبعاد الأجتماعى .
٢- البعد الثانى: متطلبات الجانب الأقتصادى للحد من الاستبعاد الأجتماعى.
٣- البعد الثالث: متطلبات الجانب السياسى للحد من الاستبعاد الأجتماعى.
٤- البعد الرابع: متطلبات الجانب الثقافى للحد من الاستبعاد الأجتماعى.

كما اعتمد الباحث على مجموعة من الأدوات الكمية مثل: معامل ارتباط اسبيرمان.

رابعاً- خطوات إعداد مقياس الدراسة :

أ- مرحلة جمع العبارات:

لقد قام الباحث بالإطلاع وتحليل التراث والكتابات النظرية المتصلة بموضوع الاستبعاد الأجتماعى والتنمية الأنسانية فى أدبيات مهنة الخدمة الاجتماعية، وفى أدبيات علم الأجتماع ، كما اعتمد الباحث فى تصميم وبناء المقياس من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة العربية والأجنبية التى تتعلق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة الراهنة، وتم الاستفادة منها فى وضع أبعاد المقياس التى تمثلت فى أربعة أبعاد ، ثم قام الباحث بجمع عدد كبير من العبارات التى ترتبط بهذه الأبعاد وتعبر عنها والتى بلغت (٧٧) عبارة مرتبطة بأبعاد المقياس فى صورته المبدئية الأولية.

ب- مرحلة تحكيم المقياس:

تم عرض المقياس على عدد من السادة المحكمين من أساتذة كلية الخدمة الاجتماعية جامعة جنوب الوادى وكلية التربية وكلية الأداب والمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بأسوان، والذى بلغ عددهم ١٦ محكماً ، وذلك لإبداء آرائهم فى أبعاد وعبارات المقياس من حيث مدى ارتباط العبارات بالبعد ووضوح العبارات ومدى مناسبتها من حيث الصياغة، وفى ضوء التحكيم النهائى تم تعديل المقياس بحذف وإضافة بعض العبارات وإعادة صياغتها وبذلك أصبح المقياس بعد التحكيم يحتوى على (٤٨) عبارة، ثم قام الباحث بوضع تدرج ثلاثى بحيث تكون الاستجابة لكل عبارة هى (نعم ، إلى حد ما ، لا)، حيث تعطى ثلاثة درجات للاستجابة (نعم)، ودرجتان للاستجابة (إلى حد ما)، ودرجة واحدة للاستجابة (لا) فى العبارات الإيجابية، أما بالنسبة للعبارات السلبية أعطيت درجة واحدة للاستجابة (نعم) ودرجتان للاستجابة (إلى حد ما)، وثلاثة للاستجابة (لا)

جـ- مرحلة حساب ثبات وصدق المقياس:

١- صدق المقياس (الصدق الظاهرى):

اعتمد الباحث على الصدق الظاهرى أو ما يسمى بصدق المحكمين وذلك بعرض المقياس على السادة المحكمين، وتم استبعاد العبارات التى لم تحصل على نسبة اتفاق ٨٠ %.

٢- ثبات المقياس:

تم حساب المقياس باستخدام طريقة إعادة الاختبار Retest حيث تم تطبيق المقياس على خمسة

عشرة مفردة من سكان المناطق الحدودية بحلايب وشلاتين وابورماد بفارق زمنى قدره خمسة عشرة يوماً بين التطبيقين الأول والثانى لكل مفردة ، وتم حساب الفرق بين القياسين لإيجاد معامل الارتباط وذلك لكل بعد على حده ثم حساب معامل الارتباط الكلى للمقياس ككل باستخدام معامل الارتباط (اسبيرمان) **وكان معامل الثبات لأبعاد المقياس هى ما يلى:**

- معامل ثبات البعد الأول = ٠.٨٢ .
- معامل ثبات البعد الثانى = ٠.٨٠ .
- معامل ثبات البعد الثالث = ٠.٧٩ .
- معامل ثبات البعد الرابع = ٠.٨١ .

وتم حساب معامل الثبات للمقياس ككل الذى بلغ ٠.٨٠ وبالتالى تم التأكد من ثبات المقياس ومدى صلاحيته للتطبيق واستخلاص نتائج الدراسة.

٢- أستمارة دليل مقابلة شبة مقننة مع الخبراء والمسئولين والمتخصصين :

قام الباحث بأعداد دليل مقابلة شبة مقننة من عينة من الخبراء والمسئولين والمتخصصين فى مجال التنمية المحلية والعاملين فى جمعيات تنمية المجتمع المحلى وأجهزة الحكم المحلى والقيادات الشعبية والمحلية وتوجية مجموعة من الأسئلة للتعرف على أهم متطلبات التنمية الأنسانية فى الجوانب الأجتماعية والأقتصادية والسياسية والثقافية اللازمة للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية .

رابعاً- مجالات الدراسة:

(أ) المجال المكانى:

وقع اختيار الباحث على منطقة حلايب وشلاتين وابورمار بمحافظة البحر الأحمر كمجال مكانى لتطبيق استمارة المقياس وذلك للأسباب الآتية:

- هى من المناطق الحدودية التى تنطبق عليها مواصفات الدراسة .
- يعانى سكان تلك المناطق الحدودية من ظاهرة الاستبعاد الأجتماعى .
- إبداء القيادات المحلية والمستفيدين بالمناطق الحدودية التعاون مع الباحث فى جمع البيانات .

(ب) المجال البشرى:

- إطار المعاينة:

- يبلغ إطار المعاينة بالنسبة للأسر المستفيدة من خدمات جمعيات تنمية المجتمع المحلى بمنطقة حلايب وشلاتين وابورماد بمحافظة البحر الأحمر (٥٠٠٠) أسرة.

- يبلـغ إطـار المعاينـة من الخبراء والمسئولين والمتخصصين فى مجال التنمية المحلية والعاملين فى جمعيات تنمية المجتمع المحلى وأجهزة الحكم المحلى والقيادات الشعبية والمحلية (١٩٣) مفردة.

- وحدة المعاينة:

- تبلغ وحدة المعاينة (٢٠٠) أسرة من المستفيدين من خدمات جمعيات تنمية المجتمع المحلى بمنطقة حلايب وشلاتين وابورماد بمحافظة البحر الأحمر تم أختيارهم بطريقة العينة الطبقية العشوائية بطريقة التوزيع المتناسب ممن تنطبق عليهم شروط العينة .

- تبلـغ وحـدة المعاينـة (٧٥) مفـردة من الخبراء والمسئولين والمتخصصين فى مجال التنمية المحلية والعاملين فى جمعيات تنمية المجتمع المحلى وأجهزة الحكم المحلى والقيادات الشعبية والمحلية .

(ج) الأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل البيانات:

تم معالجة البيانات إحصائياً من خلال أستخدام برنامج الحزم الأحصائية للعلوم الأجتماعية (SPSS) وفى ضوء حساب الأوزان المرجحة والقوة النسبية المرجحة والمتوسط الحسابى والنسب المئوية ومعامل الأرتباط وترتيب العبارات فى ضوء ذلك ثم تحليل البيانات والمعلومات بما يتفق وأهداف الدراسة وتساؤلاتها

(د) المجال الزمنى:

وهى الفترة اللازمة للإطار النظرى وتصميم الأدوات و جمع البيانات من الميدان واستخلاص نتائج الدراسة وبدأت من ٢٠١٧/٢/١٥م إلى ٢٠١٧/٥/١م .

نتائج الدراسة:

أولاً- تحليل البيانات الأولية:

جدول رقم (١)

يوضح وصف عينة الدراسة من الأسر المستفيدة من الجمعيات الأهلية بالمناطق الحدودية بحلايب وشلاتين وابو رماد

ن= ٢٠٠

البيان	الفئات	ك	%
السن	- أقل من ٣٠ سنة.	٢٥	١٣ %
	-من ٣٠ لأقل من٤٠ سنة.	٦٥	٣٢ %

البيان	الفئات	ك	%
	- من٤٠ لأقل من٥٠ سنة. - من٥٠ سنة فأكثر.	٨٠ ٣٠	٤٠ % ١٥%
	المجموع	٢٠٠	١٠٠ %
الحالة التعليمية	- لايجيد القراءة والكتابة . - يقرأ ويكتب. - مؤهل متوسط . - مؤهل جامعى .	٧٠ ٨٥ ٤٥ -	٣٥ % ٤٣ % ٢٢ % -
	المجموع	٢٠٠	١٠٠ %
الحالة الاجتماعية	- أعزب. - متزوج. - ارمل. - مطلق.	١٥ ٩٠ ٥٠ ٤٥	٨ % ٤٥% ٢٥% ٢٢%
	المجموع	٢٠٠	١٠٠ %
عددافراد الأسرة	-أقل من ٣ أفراد. - من٣ افراد الى أقل من ٥. - من٥ افراد الى أقل من ٧. - من ٧ افراد فأكثر.	١٥ ٩٥ ٦٥ ٢٥	٧% ٤٨% ٣٢ % ١٣%
	المجموع	٢٠٠	١٠٠ %
مصادر الدخل	- مهنة الرعى . - مهنة الصيد . - مهنة التجارة . - مهنة الحرف اليدوية. **- معاش ضمانى .** **- أخرى تذكر .**	٦٥ ٣٠ ٢٠ ٣٥ ٤٥ ٥	٣٣% ١٥% ١٠% ١٨% ٢٢% ٢%
	المجموع	٢٠٠	١٠٠%

يتضح من بيانات الجدول السابق ما يلى:

١- بالنسبة للسن يتضح أن نسبة (٤٠ %) من عينة الدراسة من الفئة العمرية (من٤٠لأقل من٥٠) وهذا قد يكون راجعاً لخصائص المنطقة التى تكون فيها هذه الفئة العمرية مهمة جداً في التكوين الأسرى وإعالة الأطفال، وأن نسبة (٣٢ %) من عينة الدراسة يقعون في الفئة العمرية (من٣٠ لأقل من٤٠) وهذا ربما يعود إلي اعتماد بعض السكان علي مشروعات وبرامج الجمعيات الأهلية والمميزات الحكومية لتشجيع الاستقرار والتوطين بالمنطقة، وأكدت نسبة (١٥%) من عينة الدراسة يقعون في الفئة العمرية (من٥٠ فأكثر) وقد يكون راجعاً ذلك إلي استقرار هذه الفئة العمرية، وأشارت نسبة (١٣%) من عينة الدراسة أنهم يقعون في الفئة العمرية (أقل من٣٠ سنة) وهذه الفئة العمرية التي تُعد الأكثر وعياً وتعليماً في منطقة (الشلاتين- أبو رماد- حلايب) نتيجة تحسين الظروف الحالية .

٢- بالنسبة للحالة التعليمية أكدت نسبة (٤٣%) من عينة الدراسة يجيدون القراءة والكتابة وربما يؤكد

ذلك انخفاض نسبة التعليم في المنطقة نتيجة النزاعات الحدودية وما ترتب عليها من إهمال وحرمان لسكان تلك المنطقة من العديد من الخدمات ومنها التعليم ، وجاءت نسبة (٣٥%) من عينة الدراسة لا يجيدون القراءة والكتابة، وهذا قد يكون راجعاً إلي طبيعة مهنة ومعيشة ونشأة هؤلاء في المناطق الصحراوية والاعتماد علي الرعى والترحال، وأشارت نسبة (٢٢%) من عينة الدراسة حاصلين علي مؤهل متوسط، وهذا ربما يكون بالنسبة للأجيال التي استقرت في المنطقة الأمر الذى ساعد علي تعليمهم .

٣- بالنسبة للحالة الاجتماعية لسكان المناطق الحدودية نجد الغالبية العظمى من المتزوجين بنسبة ٤٥% ثم يليه فى الترتيب الأرمل بنسبة ٢٥% ثم المطلق بنسبة ٢٢% وفى الترتيب الأخير الأعزب بنسبة ٨% وهذا يبين لنا أن المتزوجين من سكان المناطق الحدودية لديهم نظام أسرى متكامل ويتحملون مسئولياتهم الأجتماعية وأعبائهم الأسرية تجاة افراد اسرهم.

٤- بالنسبة لعدد افراد الأسرة نجدالغالبية العظمى أشارت نسبة (٤٨%) من عينة الدراسة بأن عدد أفراد الأسرة من(٣ لأقل من٥ أفراد)، وهذا ربما يعود إلي طبيعة خصائص المنطقة في الرغبة في زيادة عدد أفراد الأسرة، وأكدت نسبة (٣٢%) من عينة الدراسة بأن عدد أفراد الأسرة (من ٥ لأقل من ٧ أفراد)، وهذا ربما يكون راجعاً إلي عادات المنطقة في كثرة أعداد الأسرة لانتشار ثقافة القبيلة والعزوة،وأكدت نسبة (١٣ %) على ٧ افراد فأكثر ، وربما يؤكد ذلك رغبة الأسرة بهذه المنطقة في زيادة عدد الأفراد وذلك ربما لمساعدة الأسرة علي المعيشية وزيادة قوة الأسرة ونفوذها العائلي والقبلى بالمنطقة .

٥- بالنسبة لمصادر الدخل والمهنة أشارت نسبة (٣٣%) من عينة الدراسة يعملون بمهنة الرعي، وهذا ربما يشير إلي طبيعة المنطقة الصحراوية واعتمادها علي تربية الأغنام والماعز والجمال والرعي في الوديان، وجاءت نسبة (٢٢%) من عينة الدراسة يحصلون علي معايش ضمانى من الشئون الاجتماعية، والغالبية العظمى من هؤلاء الأرامل والمسنين، وأوضحت نسبة (١٨%) من عينة الدراسة يعملون بالحرف اليدوية، وهذا ربما يعود لطبيعة مشروعات وبرامج الجمعيات الأهلية الداعمة للاستدامة الاقتصادية لسكان المنطقة من خلال الصناعات والحرف البيئية، وجاءت نسبة (١٥ %) من عينة الدراسة يعملون بمهنة الصيد ، وهذا ربما راجعاً لطبيعة الموقع الساحلى على البحر الأحمر، وأكدت نسبة (١٠ %) يعملون بالتجارة الداخلية أو التجارة البينية بين مصر والسودان بالشلاتين، وجاءت نسبة (٢ %) من عينة الدراسة بأخرى تذكر ، وهناك من يعملون كأدلاء (خبراء للشركات والباحثين فى الصحراء) .

جدول رقم (٢)

يوضح أستجابات المبحوثين حول متطلبات البعد الأجتماعى للحد من الاستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية ن = ٢٠٠

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	التكرار المرجح	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	ك	ك				
١	نرغب فى القضاء على العزلة الأجتماعية لبعد المجتمعات الحدودية عن باقى المجتمعات .	١٤٣	٢٢	٣٥	٥٠٨	١٦.٩٣	٨.٨	٢
٢	تمكينى من الحصول على كافة حقوقى الأجتماعية داخل المجتمع الحدودى.	١٢٧	٣٣	٤٠	٤٨٧	١٦.٢٣	٨.٤	٤
٣	أحاول جاهدا التوافق والأندماج الأجتماعى مع المجتمع الحدودى .	١٢٠	٣٠	٥٠	٤٧٠	١٥.٦٦	٨.١	٥
٤	توجد خدمات أجتماعية متنوعة بالمناطق الحدودية.	٨٠	٧٠	٥٠	٤٣٠	١٤.٣٣	٧.٥	٩
٥	أشعر بالرضا لحصولى على الخدمات التعليمية والصحية بالمناطق الحدودية .	٦٥	٥٥	٨٠	٣٨٥	١٢.٨٣	٦.٧	١٢
٦	توجد عدالة ومساواة اجتماعية فى الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين .	٩٥	٤٥	٦٠	٤٣٥	١٤.٥٠	٧.٦	٨
٧	تحرص الدولة على توفير مشروعات اجتماعية ترتبط باحتياجات المواطنين .	٧٢	٤٣	٩٥	٣٩٧	١٣.٢٣	٦.٨	١١
٨	الخدمات الاجتماعية المقدمة توفر الحماية الأجتماعية لجميع فئات المجتمع الحدودى .	٧٠	٦٥	٦٥	٤٠٥	١٣.٥٠	٧.٢	١٠
٩	نحن فى حاجة ماسة لتوفير خدمات الزواج الموثق للمواطنين	١٦٠	٣٠	١٠	٥٥٠	١٨.٣٣	٩.٥	١
١٠	بعض الخدمات الأجتماعية المقدمة غير كافية لمقابلة احتياجات سكان المناطق الحدودية .	١١٠	٤٠	٥٠	٤٦٠	١٥.٣٣	٧.٩	٦
١١	الدولة توفر بعض المساعدات الأجتماعية لتحسين مستوى معيشة الفقراء فى المناطق الحدودية .	١١٣	٢٠	٦٧	٤٤٦	١٤.٨٦	٧.٧	٧
١٢	زيادة عدد الجمعيات الأهلية التى تقدم خدمات أجتماعية لسكان المناطق الحدودية .	١٣٥	٢٥	٤٠	٤٩٥	١٦.٥٠	٨.٦	٣
المتوسط المرجح ٤٨٠		القوة النسبية ٨٠%			٥٧٦٨		%١٠٠	

يتبين من خلال الجدول رقم (٢) الذى يوضح أستجابات المبحوثين حول متطلبات البعد الأجتماعى للحد من الاستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية (حلايب – شلاتين – ابورماد). (مجتمع البحث) مرتبا طبقا للأوزان المرجحة كالتالى:

حيث اشار المبحوثين الى أهم متطلبات البعد الأجتماعى للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية .جاءت فى المرتبة الأولى أنهم فى حاجة ماسة لتوفير خدمات الزواج الموثق للمواطنين وفى المرتبة الثانية القضاء على العزلة الأجتماعية لبعد المجتمعات الحدودية عن باقى المجتمعات وفى المرتبة الثالثة زيادة عدد الجمعيات الأهلية التى تقدم خدمات أجتماعية لسكان المناطق الحدودية وفى

المرتبة الرابعة تمكينهم من الحصول على كافة حقوقهم الأجتماعية داخل المجتمع الحدودى وفى المرتبة الخامسة محاولتهم الجاهدة للتوافق والأندماج الأجتماعى مع المجتمع الحدودى وشعورهم ببعض الرضا تجاة الخدمات التعليمية والصحية وقد حصلت على أقل وزن مرجح من أوزان العبارات المرجحة وكذلك الترتيب الأخير من الاختبارات.

-وبحساب المتوسط المرجح يتضح انه = ٤٨٠ والقوة النسبية = ٨٠% .

وبتحليل نتائج الجدول رقم (٢) يتضح أن غالبية أستجابات المبحوثين حول متطلبات البعد الأجتماعى للحد من الاستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية (حلايب – شلاتين – ابورماد) تؤكد على أهمية توجية الأهتمام نحو توفير خدمات الزواج الموثق وتوفير العدالة والمساواة فى الفرص المتاحة فى الخدمات الأجتماعية المتنوعة للقضاء على العزلة الأجتماعية ومساعدتهم على التكيف والأندماج الأجتماعى . **وهذه النتائج تتفق مع بعض الدراسات السابقة مثل** دراسة **(محمد محمود خضير ٢٠١٥)** ،التى أشارت الى ضرورة تنبية الدولة بأهمية الأهتمام بسكان المناطق الحدودية بحلايب وشلاتين من خلال حصر الأحتياجات وحل المشكلات وتدبير الموارد اللازمة لتنفيذ بعض المشروعات العاجلة لأعطاء دفعة قوية لسكان تلك المناطق الفقيرة والمحرومة من الخدمات من أجل تحقيق الأندماج الأجتماعى الكامل للمناطق الحدودية مع الدولة وتمكنيهم من الحصول على الأوراق والمستندات الثبوتية التى تمكنهم من التواصل مع المجتمعات المجاورة وتقليل الأستبعاد الأجتماعى والأقتصادى والسياسى لسكان تلك المناطق الحدودية ..

جدول رقم (٣)

يوضح أستجابات المبحوثين حول متطلبات البعد الأقتصادى للحد من الاستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية ن= ٢٠٠

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	التكرار المرجح	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	ك	ك				
١	قلة عدد المشروعات الصغيرة التى تقدم للشباب بالمناطق الحدودية .	٨٨	٤٤	٦٨	٤٢٠	١٤.٠	٧.٩	٨
٢	تحرص الدولة على توفير بعض القروض الميسرة لزيادة دخل المواطنين .	٨٠	٣٥	٨٥	٣٩٥	١٣.١٦	٧.٤	١١

٣	**زيادة عدد المصانع التى تستوعب بطالة شباب المناطق الحدودية.**	١٣٥	٢٠	٤٥	٤٩٠	١٦.٣٣	٩.٢٢	٤
٤	**عدم الأستثمار الأمثل للموارد الطبيعية بالمناطق الحدودية.**	٩٧	٤٣	٦٠	٤٣٧	١٤.٥٦	٨.٢٢	٧
٥	**لاتوجد فرص عمل كافية تستوعب بطالة الشباب بالمناطق الحدودية.**	٩٥	٥٥	٥٠	٤٤٥	١٥.١٦	٨.٣٧	٦
٦	**تركيز الأهتمام بالحرف والصناعات البيئية بالمناطق الحدودية .**	١١٠	٣٥	٥٥	٤٥٥	١٥.١٦	٨.٥٦	٥
٧	**كثرة وتنوع المشروعات الأقتصادية التى تحسن من دخل سكان المناطق الحدودية .**	٧٥	٣٠	٩٥	٣٥٠	١١.٦٦	٦.٥٩	١٢
٨	**توفير المعارض التسويقية لتسويق الحرف بالمناطق الحدودية .**	١٣٣	٣٠	٣٤	٤٩٣	١٦.٤٣	٩.٢٨	٣
٩	**أشعر بالرضا والأمان لحصولى على وظيفة توفر لى ولاسرتى دخل ثابت .**	٨٠	٥٠	٧٠	٤١٠	١٣.٦٦	٧.٧١	٩
١٠	**زيادة عدد المستثمرين للموارد البيئية فى المناطق الحدودية .**	١٣٤	٣٢	٣٤	٥٠٠	١٦.٦٦	٩.٤١	٢
١١	**توجد بعض المساعدات المالية للغارمين من اجل تحسين معيشة الفقراء في المناطق الحدودية .**	٩٠	٢٥	٨٥	٤٠٥	١٣.٥٠	٧.٦٢	١٠
١٢	**التركيز على المشروعات الأقتصادية لاستغلال المحميات الطبيعية بالمناطق الحدودية .**	١٣٨	٣٥	٢٧	٥١١	١٧.٠٣	٩.٦٢	١
المتوسط المرجح ٤٤٢		القوة النسبية ٧٤%			٥٣١١		%١٠٠	

يتبين من خلال الجدول رقم (٣) الذى يوضح أستجابات المبحوثين حول متطلبات البعد الأقتصادى للحد من الاستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية (حلايب – شلاتين – ابورماد). (مجتمع البحث) مرتبا طبقا للأوزان المرجحة كالتالى:

حيث اشار المبحوثين الى أهم متطلبات البعد الأقتصادى للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية .جاءت فى المرتبة الأولى التركيز على المشروعات الأقتصادية لاستغلال المحميات الطبيعية بالمناطق الحدودية .وفى المرتبة الثانية زيادة عدد المستثمرين للموارد البيئية فى المناطق الحدودية وفى المرتبة الثالثة توفير المعارض التسويقية لتسويق الحرف بالمناطق الحدودية وفى المرتبة الرابعة زيادة عدد المصانع التى تستوعب بطالة شباب المناطق الحدودية وفى المرتبة الخامسة تركيز الأهتمام بالحرف والصناعات البيئية بالمناطق الحدودية و كثرة وتنوع المشروعات الأقتصادية التى تحسن من دخل سكان المناطق الحدودية وقد حصلت على أقل وزن مرجح من أوزان العبارات المرجحة وكذلك الترتيب الأخير من الاختبارات.

–وبحساب المتوسط المرجح يتضح انه = ٤٤٢ والقوة النسبية = ٧٤% .

وبتحليل نتائج الجدول رقم (٣) يتضح أن غالبية أستجابات المبحوثين حول متطلبات البعد الاقتصادى للحد من الاستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية (حلايب – شلاتين – ابورماد) تؤكد على أهمية تكثيف الأنشطة الأقتصادية واستثمار الموارد الطبيعية وتوفير فرص العمل للشباب من اجل زيادة دخول الافراد مما ينعكس ايجابيا على تحسين مستوى معيشتهم . وهذه النتائج تتفق مع بعض

الدراسات السابقة مثل دراسة **(رلتريكا Relatrica 2010)** ، على ضرورة تركيز الأهتمام على المناطق الحدودية وأستثمار مواردها الطبيعية والسياحية بأعتبارها أداة هامة من أدوات التنمية السياحية التى يمكن أن تساهم فى زيادة فرص العمل وأحداث تنمية مستدامة وتقليل الفجوة بين سكان تلك المناطق الحدودية وزيادة التماسك الأجتماعى بين سكانها ورسم خريطة التنمية الأقليمية لسكان المناطق الحدودية لما تملكة تلك المناطق من موارد سياحية ومحميات طبيعية أذا أحسن أستثمارها ستزيد من دخول السكان ويرتقى مستوى معيشتهم وتحدث تنمية اجتماعية وانسانية مستدامة .

جدول رقم (٤)

يوضح أستجابات المبحوثين حول متطلبات البعد السياسى للحد من الاستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية ن= ٢٠٠

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	التكرار المرجح	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	ك	ك				
١	أحرص على الأدلاء بصوتى فى العملية الأنتخابية .	١١٠	٣٣	٥٧	٤٥٣	١٥.١	٨.٢	٧
٢	نرغب فى زيادة عدد المقاعد المخصصة بالبرلمان لسكان المناطق الحدودية .	١٤٤	٢٥	٣١	٥١٣	١٧.١	٩.٣٩	٢
٣	يشعر غالبية المواطنين بالعدالة لحصولهم على حقوقهم السياسية .	٩٠	٤٠	٧٠	٤٢٠	١٤.٠	٧.٦٨	٨
٤	اشعر بالحرية الكاملة فى التعبير عن حقوقى السياسية .	١١٠	٣٦	٥٤	٤٥٦	١٥.٢٠	٨.٤٣	٥
٥	زيادة عدد المؤسسات السياسية والحزبية بالمناطق الحدودية .	١٣٣	٣٢	٣٥	٤٩٨	١٦.٦٠	٩.١١	٣
٦	نقص الوعى السياسى لبعض سكان المناطق الحدودية .	٨٠	٤٥	٧٥	٤٠٥	١٣.٥٠	٧.٤١	١١
٧	قلة عدد المشاركين فى المؤسسات المجتمعية التى تنشأها الدولة بالمناطق الحدودية .	٩٠	٣٠	٨٠	٤١٠	١٣.٦٦	٧.٥٠	١٠
٨	نرغب فى أنشاء دائرة انتخابية منفصلة لسكان المناطق الحدودية .	١٥٦	٣٠	١٤	٥٤٢	١٨.٠٦	٩.٩٢	١
٩	تحرص الدولة على توفير الديمقراطية للمشاركة السياسية .	١٢٠	٢٥	٥٥	٤٦٥	١٥.٥٠	٨.٣٤	٦
١٠	ارغب فى القضاء على مشكلة الأوراق الثبوتية من اجل المشاركة فى العملية السياسية .	١٣٠	٣٣	٣٧	٤٩٣	١٦.٤٣	٩.٠٢	٤
١١	القرارات السياسية تكون فى بعض الأحيان غير منصفة لسكان المناطق الحدودية .	٧٧	٤٠	٨٣	٣٩٤	١٣.١٣	٧.٢١	١٢
١٢	عزوف بعض المواطنين عن المشاركة السياسية .	٩٥	٢٣	٨٢	٤١٣	١٣.٧٦	٧.٥٦	٩
المتوسط المرجح ٤٥٥		القوة النسبية ٧٦%			٥٤٦٢		%١٠٠	

يتبين من خلال الجدول رقم (٤) الذى يوضح أستجابات المبحوثين حول متطلبات البعد السياسى للحد من الاستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية (حلايب – شلاتين – ابورماد). (مجتمع البحث) مرتبا طبقا للأوزان المرجحة كالتالى:

حيث اشار المبحوثين الى أهم متطلبات البعد السياسى للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية .جاءت فى المرتبة الأولى الرغبة فى أنشاء دائرة انتخابية منفصلة لسكان المناطق الحدودية . وفى المرتبة الثانية وزيادة عدد المقاعد المخصصة بالبرلمان لسكان المناطق الحدودية وفى المرتبة الثالثة زيادة عدد المؤسسات السياسية والحزبية بالمناطق الحدودية وفى المرتبة الرابعة والرغبة فى القضاء على مشكلة الأوراق الثبوتية من اجل المشاركة فى العملية السياسية وفى المرتبة الخامسة والشعور بالحرية الكاملة فى التعبير عن حقوقى السياسية وبعض القرارات السياسية تكون فى بعض الأحيان غير منصفة لسكان المناطق الحدودية . وقد حصلت على أقل وزن مرجح من أوزان العبارات المرجحة وكذلك الترتيب الأخير من الاختبارات.

-وبحساب المتوسط المرجح يتضح انه = ٤٥٥ والقوة النسبية = ٧٦% .

وبتحليل نتائج الجدول رقم (٤) يتضح أن غالبية أستجابات المبحوثين حول متطلبات البعد السياسى للحد من الاستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية (حلايب – شلاتين – ابورماد) تؤكد على أهمية توجية الأهتمام نحوزيادة عدد المقاعد االبرلمانية وانشاء دائرة انتخابية منفصلة وزيادة عدد المؤسسات الحزبية السياسية لتشجيع المواطنيين على المشاركة السياسية . **وهذه النتائج تتفق مع بعض الدراسات السابقة مثل** دراسة (**موك Mok 2014**) ، التى أشارت الى أهم المشكلات المرتبطة بحرمان السكان من حقوق المواطنة المتساوية وفرص العمل والمشاركة الأجتماعية والسياسية فى العمل السياسى والأدارة والتفاعل الأجتماعى مع أنماط الحياة الأجتماعية المختلفة وأوصت يضرورة تبنى الدولة لسياسات حكومية قائمة على أستراتيجية لمكافحة الفقر والتقليل من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية من خلال مشاركتهم السياسية فى شتى مجالات العمل السياسى .

جدول رقم (٥)

يوضح أستجابات المبحوثين حول متطلبات البعد الثقافى للحد من الاستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية ن= ٢٠٠

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	التكرار المرجح	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	ك	ك				
١	زيادة عدد قصور الثقافة والأندية الثقافية فى المناطق الحدودية	١١٠	٣٣	٤٧	٤٤٣	١٤.٧٦	٨.١٩	٦
٢	نشعر بالحاجة الى انشاء عدد كافى من المكتبات العامة .	١١٥	٣٥	٥٠	٤٦٥	١٥.٥٠	٨.٥٩	٤

٣	أشراك سكان المناطق الحدودية فى المسابقات الثقافية	٩٥	٤٠	٦٥	٤٣٠	١٤.٣٣	٧.٩٥	٨
٤	تكثيف الأهتمام الاعلامى بالأعياد القومية للمناطق الحدودية	٧٧	٤٦	٧٧	٤٠٠	١٣.٣٣	٧.٣٩	١٢
٥	نقص الوعى الثقافى لبعض سكان المناطق الحدودية	٩٠	٣٢	٧٨	٤١٢	١٣.٦٦	٧.٦١	١١
٦	نرغب فى المشاركة فى المهرجانات الثقافية لعرض التراث الثقافى لسكان المناطق الحدودية .	١١٠	٢٣	٦٧	٤٤٣	١٤.٧٦	٨.١٩	٧
٧	زيادة قوة وعدد شبكات الأتصال والمحمول بالمناطق الحدودية .	١٤٤	٣٣	٢٣	٥٢١	١٧.٣٦	٩.٦٣	١
٨	نشعر بحاجة ماسة لزيادة خدمات الأتصالات والأنترنت من أجل التواصل الثقافى والأجتماعى مع باقى المجتمعات .	١٤٠	٣٥	٢٥	٥١٥	١٧.١٦	٩.٥٢	٢
٩	نرغبب فى انشاء متحف لعرض التراث الثقافى والحضارى لسكان المناطق الحدودية .	١١٥	٢٥	٦٠	٤٥٥	١٥.١٦	٨.٤١	٥
١٠	قلة الرحلات والزيارات الثقافية للتبادل الثقافى بين المجتمعات الاخرى .	٩٥	٣٧	٦٨	٤٢٧	١٤.٢٣	٧.٨٩	٩
١١	نحتاج الى زيادة مراكز محوالأمية لسكان المناطق الحدودية.	٨٨	٤٠	٧٢	٤١٦	١٣.٨٦	٧.٦٩	١٠
١٢	نريد الحصول على خدمات الأوراق الثبوتية من اجل أثبات الهوية الثقافية لسكان المناطق الحدودية .	١٢٢	٣٣	٤٥	٤٧٧	١٥.٩٠	٨.٨٢	٣
المتوسط المرجح ٤٥٠		القوة النسبية ٧٥%			٥٤٠٨		%١٠٠	

يتبين من خلال الجدول رقم (٥) الذى يوضح أستجابات المبحوثين حول متطلبات البعد الثقافى للحد من الاستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية (حلايب – شلاتين – ابورماد). (مجتمع البحث) مرتبا طبقا للأوزان المرجحة كالتالى:

حيث اشار المبحوثين الى أهم متطلبات البعد الثقافى للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية .جاءت فى المرتبة الأولى زيادة قوة وعدد شبكات الأتصال والمحمول بالمناطق الحدودية وفى المرتبة الثانية وزيادة خدمات الأتصالات والأنترنت من أجل التواصل الثقافى والأجتماعى مع باقى المجتمعات وفى المرتبة الثالثة والحصول على خدمات الأوراق الثبوتية من اجل أثبات الهوية الثقافية لسكان المناطق الحدودية وفى المرتبة الرابعة والحاجة الى انشاء عدد كافى من المكتبات العامة وفى المرتبة الخامسة وانشاء متحف لعرض التراث الثقافى والحضارى لسكان المناطق الحدودية وتكثيف الأهتمام الاعلامى بالأعياد القومية للمناطق الحدودية وقد حصلت على أقل وزن مرجح من أوزان العبارات المرجحة وكذلك الترتيب الأخير من الاختبارات.

-وبحساب المتوسط المرجح يتضح انه = ٤٥٠ والقوة النسبية = ٧٥% .

وبتحليل نتائج الجدول رقم (٥) يتضح أن غالبية أستجابات المبحوثين حول متطلبات البعد الثقافى للحد من الاستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية (حلايب – شلاتين – ابورماد) تؤكد على أهمية توجية الأهتمام بزيادة شبكات المحمول والأنترنت والأتصالات وقصور الثقافة من اجل زيادة التعاون الثقافى وتقريب المجتمعات الحدودية وعرض التراث الثقافى والحضارى من خلال المهرجانات والمعارض الثقافية وذلك من أجل التواصل الثقافى والمعرفى مع باقى المجتمعات . وهذه النتائج تتفق مع

بعض الدراسات السابقة مثل دراسة **(جوردى jorde 2012)** ، الى أشارت الى أهمية تحقيق التنمية الانسانية بشقيها الأقتصادى والأجتماعى للفقراء المستبعدين أجتماعيا وذلك من خلال تكافؤ الفرص والحريات الأساسية وأحترام التنوع الثقافى فى العادات والتقاليد وتلبية الأحتياجات الأساسية وزيادة فرص العمل وتحسين نوعية الحياة لجميع الناس والتخطيط الجيد لبرامج التنمية الأجتماعية والأقتصادية والثقافية لتحقيق التنمية الأنسانية المستدامة من اجل زيادة التواصل الأجتماعى والثقافى والحد من ظاهرة الأستبعاد الأجتماعى .

جدول رقم (٦)

يوضح توزيع الخبراء حسب البيانات الأساسية ن= ٧٥

البيان	الفئات	ك	%
النوع	ذكر	٦٢	%٨٣
	أنثى	١٣	%١٧
	المجموع	٧٥	%١٠٠
	المجموع	٧٥	% ١٠٠
المستوى التعليمى	– يقرأويكتب.	١٥	% ٢٠
	– مؤهل متوسط.	٣٢	%٤٣
	– مؤهل فوق متوسط.	١٨	%٢٤
	– مؤهل عالى .	١٠	% ١٣
	المجموع	٧٥	% ١٠٠
الحالة الوظيفية	– موظف فى القطاع الحكومى.	٣٤	% ٤٥
	– موظف فى القطاع الخاص .	٢٦	%٣٥
	– أعمال حرة .	١٥	%٢٠
	المجموع	٧٥	% ١٠٠
سنوات الخبرة	– أقل من ١٠سنوات .	٢٥	%٣٣
	– من ١٠الى ١٥ سنة .	٣٤	%٤٥
	– أكثر من ١٥سنة.	١٦	%٢٢
	المجموع	٧٥	% ١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق ما يلى:

١- أن اجمالى عدد الخبراء فى مجال التنمية المحلية بلغ ٧٥ خبيرا.

٢- أن عدد الخبراء من الذكور فى مجال التنمية المحلية يبلغ ٦٢ بنسبة ٨٣% اكثر من عدد الأناث

حيث بلغ عددهم ١٧ بنسبة ٢٠% وهذا يرجع الى الموروث الثقافى المرتبط بطبيعة العادات والتقاليد للمجتمعات الحدودية .

٣- أن الفئة السنية الغالبة من الخبراء تغلب فى من ٤٠ الى اقل من ٥٠ سنة بنسبة ٤٠% من أجمالى حجم العينة بينما ياتى فى المرتبة الثانية من من ٥٠سنة فأكثر بنسبة ٢٥% ثم من٣٠ الى اقل من ٤٠ سنة بنسبة ٢٢% وأخيرا فئة أقل من ٣٠ فى المرتبة الأخيرة بنسبة ١٣% .

٤- أن المستوى التعليمى للخبراء ء فى مجال التنمية المحلية متوسط حيث بلغ نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط ٤٣% ومؤهل فوق متوسط بنسبة ٢٤%ويقرأويكتب ٢٠% ومؤهل عالى ١٣% وهذا يدل على انخفاض فى مستوى التعليم ويرجع الى عدم توافر الفرص الكافية فى مجالات التعليم المختلفة وعمل الخبراء بحرفة الرعى والصيد .

٥- أن الحالة الوظيفية للخبراء يتضح أن الغالبية العظمى من للخبراء يعملون فى القطاع الحكومى بنسبة بلغت ٤٥% والقطاع الخاص بنسة ٣٥% واخيرا الأعمال الحرة بنسبة ٢٠%.

٦- أن أكثر سنوات الخبرة هى من من ١٠الى ١٥ سنة بنسبة ٤٥%من أجمالى حجم العينة بينما الأقل خبرة أكثر من من ١٥ سنة بنسبة ٢٠% وهو يدل على التنوع فى الخبرات لدى العينة من الخبراء والمسئولين فى مجال التنمية المحلية مقارنة بحداثة الأنشطة التنموية بالمنطقة الحدودية وعمل الغالبية العظمى بانشطة التجارة والرعى والصيد .

جدول رقم (٧)

يوضح متطلبات التنمية الأنسانية المرتبطة بالجوانب الأجتماعية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية من وجهة نظر الخبراء ن= ٧٥

المتطلبات الأجتماعية للتنمية الأنسانية	ك	النسبة	الترتيب
مساعدة المواطنين على التوطين والاستقرار الاجتماعى بالمناطق الحدودية .	٥٢	%٦٩	٥
توفير خدمات الزواج الموثق للحفاظ على حقوق المواطنين .	٦٠	%٨٠	١
حماية حقوق المواطنة الأجتماعية وأتاحة الفرص لجميع المواطنين .	٥٥	%٧٣	٤

تمكين المواطنين من الحصول على كافة حقوقهم الاجتماعية بمنتهى العدالة الاجتماعية دون تمييز .	٥٧	%٧٦	٣
توفير المساعدات الاجتماعية وبرامج الحماية الاجتماعية لتحسين معيشة الفقراء .	٥٠	%٦٧	٦
تزويدهم بالخدمات والانشطة والمشروعات الأجتماعية المتنوعة التى تقضى على العزلة الأجتماعية للمواطنين.	٥٨	%٧٧	٢
تفعيل الجمعيات الاهلية والهيئات المانحة لتقديم برامج ومشروعات تنموية تقابل الأحتياجات الفعلية للمواطنين .	٤٧	%٦٣	٧

يتبين من خلال الجدول رقم (٧) الذى يوضح رأى الخبراء والمسئولين لأهم متطلبات التنمية الأنسانية المرتبطة بالجوانب الأجتماعية للحد من الأستبعاد لسكان المناطق الحدودية :

حيث اشارغالبية الخبراء الى أهم متطلبات التنمية الأنسانية المرتبطة بالجوانب الأجتماعية للحد من الأستبعاد لسكان المناطق الحدودية من خلال توفير خدمات الزواج الموثق للحفاظ على حقوق المواطنين بنسبة٨٠% فى المرتبة الأولى ويلية فى الترتيب تزويدهم بالخدمات والانشطة والمشروعات الأجتماعية المتنوعة التى تقضى على العزلة الأجتماعية للمواطنين بنسبة ٧٧%ثم تمكين المواطنين من الحصول على كافة حقوقهم الاجتماعية بمنتهى العدالة الاجتماعية دون تمييز بنسبة ٧٦% وحماية حقوق المواطنة الأجتماعية وأتاحة الفرص لجميع المواطنين بنسبة ٧٣%و مساعدة المواطنين على التوطين والاستقرار الاجتماعى بالمناطق الحدودية بنسبة ٦٩% وتوفير المساعدات الاجتماعية وبرامج الحماية الاجتماعية لتحسين معيشة الفقراء بنسبة ٦٧% وتفعيل الجمعيات الاهلية والهيئات المانحة لتقديم برامج ومشروعات تنموية تقابل الأحتياجات الفعلية للمواطنين بنسبة ٦٣% وهذا يدلل على مدى حاجة سكان المناطق الحدودية للمتطلبات الاجتماعية المرتبطة بحقوق المواطنة وحقوق الانسان من اجل التكيف والاندماج الاجتماعى مع المجتمع وهذا يتفق مع دراسة (**عبد العزيز أبراهيم على ٢٠١٣**) ، التى توصلت الى تصور تخطيطى لمواجهة الاستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الصحراوية وذلك من خلال تركيز الأهتمام على التخطيط المحلى والتخطيط القطاعى وتحديد الأحتياجات وترتيب الأولويات لمقابلة وأشباع حاجات المواطنين ورسم خريطة تخطيطية موضح بها الخصائص الديمجرافية لسكان تلك المناطق الحدودية من أجل توفير حياة كريمة لهم و تعزيز المجتمعات النائية وتمكينها من الحصول على الخدمات التنموية التى تحقق حياة أمنة ومستقرة رغم البعد الجغرافى للقضاء على الأقصاء الأجتماعى وتحسين مستوى الفقراء وتحسين نوعية حياتهم. وتقليل حدة الأستبعاد الأجتماعى ومساعدتهم على الاندماج الأجتماعى فى المجتمع .

جدول رقم (٨)

يوضح متطلبات التنمية الأنسانية المرتبطة بالجوانب الأقتصادية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية من وجهة نظر الخبراء ن= ٧٥

المتطلبات الأقتصادية للتنمية الأنسانية	ك	النسبة	الترتيب
توفير فرص العمل المناسبة للقضاء على بطالة الشباب بالمناطق الحدودية .	٦٣	% ٨٤	١
زيادة حجم الاستثمار والمشروعات الاقتصادية لأستثمار الموارد والمحميات الطبيعية بالمناطق الحدودية .	٥٧	%٧٦	٥
توفير القروض الميسرة والمشروعات الصغيرة التى تتناسب مع طبيعة المجتمعات الحدودية .	٥٥	%٧٣	٦
انشاء المعارض من أجل تسويق المنتجات الحرفية والبيئية لسكان المناطق الحدودية .	٥٣	%٧١	٧
تمكيين المواطنين من تحسين دخلهم الأقتصادى من أجل مقابلة أحتياجاتهم المتعددة وتحسين نوعية حياتهم الأقتصادية.	٦٠	% ٨٠	٣
تركيز الأهتمام بالحرف والصناعات البيئية التى تحسن من مستوى الدخل الأقتصادى لسكان المناطق الحدودية .	٥٩	%٧٩	٤
زيادة عدد المصانع لأستثمار الموارد البيئية بالمناطق الحدودية	٦١	%٨١	٢

يتبين من خلال الجدول رقم (٨) الذى يوضح رأى الخبراء والمسئولين لأهم متطلبات التنمية الأنسانية المرتبطة بالجوانب الأقتصادية للحد من الأستبعاد لسكان المناطق الحدودية :

حيث اشارغالبية الخبراء الى أهم متطلبات التنمية الأنسانية المرتبطة بالجوانب الأقتصادية للحد من الأستبعاد لسكان المناطق الحدودية من خلال توفير فرص العمل المناسبة للقضاء على بطالة الشباب بالمناطق الحدودية بنسبة٨٤% فى المرتبة الأولى ويلية فى الترتيب زيادة عدد المصانع لأستثمار الموارد البيئية بالمناطق الحدودية بنسبة ٨١%ثم تمكيين المواطنين من تحسين دخلهم الأقتصادى من أجل مقابلة أحتياجاتهم المتعددة وتحسين نوعية حياتهم الأقتصادية بنسبة ٨٠% وتركيز الأهتمام بالحرف والصناعات البيئية التى تحسن من مستوى الدخل الأقتصادى لسكان المناطق الحدودية بنسبة ٧٩%و زيادة حجم الاستثمار والمشروعات الاقتصادية لأستثمار الموارد والمحميات الطبيعية بالمناطق الحدودية بنسبة ٧٦% و توفير القروض الميسرة والمشروعات الصغيرة التى تتناسب مع طبيعة المجتمعات الحدودية بنسبة ٧٣% و انشاء المعارض من أجل تسويق المنتجات الحرفية والبيئية لسكان المناطق الحدودية بنسبة ٧١% وهذا يدلل على مدى حاجة سكان المناطق الحدودية للمتطلبات الاقتصادية

المرتبطة بتمكين المواطنين من الحصول على فرص العمل المناسبةالتى تزيد من دخلهم الاقتصادى وتساعدهم على تحسين نوعية حياتهم وأستثمار الموارد الطبيعية وأستخدامها لصالح المواطنين وهذا يتفق مع تقرير (**التنمية الشرية ٢٠١٦**) الذى أشار الى مدى أرتباط الفقر بظهور الأستبعاد الأجتماعى داخل المجتمعات المحرومة أقتصاديا وأجتماعيا وسياسيا وهى بمثابة الحرمان من فرص العمل والتمتع بالحقوق وحرمان المواطن من الحصول على السلع والخدمات والأنشطة والموارد التى تؤثر على الدخل مما تشعر المواطن بعدم الأمن و العدالة الأجتماعية وتأثير الأستبعاد الأجتماعى والتهميش على تضاؤل فرص النمو الأقتصادى والتنمية الأنسانية لأن الأقصاء الأجتماعى يحرم الناس فى المجتمعات المحلية الحدودية من الكثير من الفرص الأقتصادية اللازمة لعيش حياة كريمة وأمنة.

جدول رقم (٩)

يوضح متطلبات التنمية الأنسانية المرتبطة بالجوانب السياسية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية من وجهة نظر الخبراء ن= ٧٥

المتطلبات السياسية للتنمية الأنسانية	ك	النسبة	الترتيب
زيادة عدد المؤسسات الحزبية والسياسية بالمناطق الحدودية .	٥٧	%٧٦	٣
تمكين المواطنين من الحصول على كافة حقوقهم السياسية للمشاركة الديمقراطية فى العملية السياسية .	٥٣	%٧١	٤
تنمية الوعى السياسى لمساعدة المواطنين فى التصويت الأنتخابى .	٤٥	%٦٠	٧
تدريب المواطنين على عمليات المشاركة السياسية .	٤٧	%٦٣	٦
أنشاء دوائر انتخابية منفصلة للمناطق الحدودية .	٦٠	% ٨٠	٢
نشر ثقافة الديمقراطية بين جميع فئات المجتمع الحدودى.	٥٠	%٦٧	٥
زيادة عدد المقاعد البرلمانية المخصصة لسكان المناطق الحدودية .	٦٣	%٨٤	١

يتبين من خلال الجدول رقم (٩) الذى يوضح رأى الخبراء والمسئولين لأهم متطلبات التنمية الأنسانية المرتبطة بالجوانب السياسية للحد من الأستبعاد لسكان المناطق الحدودية :

حيث اشارغالبية الخبراء الى أهم متطلبات التنمية الأنسانية المرتبطة بالجوانب السياسية للحد من الأستبعاد لسكان المناطق الحدودية من خلال زيادة عدد المقاعد البرلمانية المخصصة لسكان المناطق الحدودية بنسبة٨٤% فى المرتبة الأولى ويلية فى الترتيب أنشاء دوائر انتخابية منفصلة للمناطق الحدودية بنسبة

٨٠% وزيادة عدد المؤسسات الحزبية والسياسية بالمناطق الحدودية بنسبة ٧٦% و تمكين المواطنين من الحصول على كافة حقوقهم السياسية للمشاركة الديمقراطية فى العملية السياسية بنسبة ٧١% و نشر ثقافة الديمقراطية بين جميع فئات المجتمع الحدودى بنسبة ٦٧% و تدريب المواطنين على عمليات المشاركة السياسية بنسبة ٦٣% و تنمية الوعى السياسى لمساعدة المواطنين فى التصويت الأنتخابى بنسبة٦٠% وهذا يدلل على مدى حاجة سكان المناطق الحدودية للمتطلبات السياسية المرتبطة بزيادة عدد المقاعد البرلمانية وعمل دوائر انتخابية منفصلة ونشر ثقافة الديمقراطية رغبة منهم فى القضاء على العزلة السياسية التى يعيش فيها سكان المناطق الحدودية وهذا يتفق مع دراسة **(نعيمة ناصر أحمد ٢٠١٣)** ، التى تناولت أهم مشكلات وأحتياجات سكان المناطق الحدودية بمنطقة حلايب وشلاتين وابو رماد من الناحية الأقتصادية والأجتماعية والسياسية والثقافية وتوصلت الى تصور مقترح قائم على توعية المواطنين وأهتمام الدولة من أجل تطوير المناطق الحدودية من خلال مجموعة من الخدمات السياسية والأقتصادية والأجتماعية التى تؤثر أيجابيا على التقليل من حدة الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية وبالتالى أندماجهم داخل مجتمعاتهم والمشاركة السياسية الفعالة فى كافة العمليات السياسية .

جدول رقم (١٠)

يوضح متطلبات التنمية الأنسانية المرتبطة بالجوانب الثقافية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية من وجهة نظر الخبراء ن= ٧٥

المتطلبات الثقافية للتنمية الأنسانية	ك	النسبة	الترتيب
زيادة قوة شبكات الأتصالات والأنترنت من أجل التواصل الأجتماعى مع المجتمعات الأخرى .	٦٢	%٨٢	١
انشاء عدد كافى من قصور الثقافة والاندية الثقافية والمكتبات العامة بالمناطق الحدودية .	٥٠	%٦٧	٦
تنمية الوعى الثقافى من خلال زيادة فرص التعليم ومحو امية سكان المناطق الحدودية .	٥٦	%٧٥	٣
الأهتمام الأعلامى بمشكلات وقضايا سكان المناطق الحدودية .	٤٨	%٦٤	٧
التبادل الثقافى والزيارات بين سكان المناطق الحدودية	٥٢	%٦٩	٥

والمجتمعات الأخرى .			
زيادة عدد شبكات الاتصال والمحمول لسكان المناطق الحدودية.	٦٠	%٨٠	٢
انشاء متحف لعرض التراث الثقافى والحضارى لسكان المناطق الحدودية.	٥٥	%٧٣	٤

يتبين من خلال الجدول رقم (١٠) الذى يوضح رأى الخبراء والمسئولين لأهم متطلبات التنمية الأنسانية المرتبطة بالجوانب الثقافية للحد من الأستبعاد لسكان المناطق الحدودية :

حيث اشارغالبية الخبراء الى أهم متطلبات التنمية الأنسانية المرتبطة بالجوانب الثقافية للحد من الأستبعاد لسكان المناطق الحدودية من خلال زيادة قوة شبكات الأتصالات والأنترنت من أجل التواصل الأجتماعى مع المجتمعات الأخرى بنسبة٨٢% فى المرتبة الأولى ويلية فى الترتيب زيادة عدد شبكات الاتصال والمحمول لسكان المناطق الحدودية بنسبة ٨٠% و تنمية الوعى الثقافى من خلال زيادة فرص التعليم ومحو امية سكان المناطق الحدودية بنسبة ٧٥% و انشاء متحف لعرض التراث الثقافى والحضارى لسكان المناطق الحدودية بنسبة ٧٣% و التبادل الثقافى والزيارات بين سكان المناطق الحدودية والمجتمعات الأخرى بنسبة ٦٩% و انشاء عدد كافى من قصور الثقافة والاندية الثقافية والمكتبات العامة بالمناطق الحدودية بنسبة ٦٧% و الأهتمام الأعلامى بمشكلات وقضايا سكان المناطق الحدودية بنسبة ٦٤% وهذا يدلل على مدى حاجة سكان المناطق الحدودية للمتطلبات الثقافية المرتبطة بزيادةعد شبكات المحمول والأتصالات والأنترنت وقصور الثقافة والمكتبات العامة من اجل زيادة التواصل الثقافى والأجتماعى والقضاء على العزلة الثقافية لتلك المجتمعات الحدودية وهذا يتفق مع دراسة (**هيلارى سليفر Hilary 2015**) ، التى أشارت الى ضرورة زيادة الأهتمام الدولى وتوجية أهداف التنمية المستدامة نحو تحقيق الأندماج الأجتماعى بحلول عام ٢٠٣٠ وذلك من خلال تعزيز المجتمعات النائية وتمكينها ثقافيا من خلال الحصول على الخدمات التنموية الثقافية التى تنمى الوعى الثقافى رغم البعد الجغرافى للقضاء على الأقصاء الأجتماعى والعزلة الثقافية .

جدول رقم (١١)

يوضح أهم معوقات تحقيق التنمية الأنسانية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية من وجهة نظر الخبراء ن= ٧٥

م	معوقات تحقيق التنمية الأنسانية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية	ك	النسبة المئوية	الترتيب
١	عدم الأهتمام الاعلامى بمشكلات وقضايا المجتمع الحدودى .	٤٥	%٦٠	١١
٢	العزلة الأجتماعية وبعد المسافات بين المجتمعات الحدودية والمجتمعات الأخرى .	٥٨	%٧٧	٥
٣	عدم وجود خدمات الزواج الموثق للحفاظ على حقوق المواطنة .	٦٤	%٨٥	١
٤	انخفاض نسبة التعليم ونقص الوعى الثقافى لسكان المناطق الحدودية .	٥٠	%٦٨	٩
٥	أهمال المسئولين للخدمات الأجتماعية المرتبطة بالتوطين الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية .	٥٣	%٧١	٨
٦	ضعف نظم الأتصال والمعلومات والأنترنت بالمناطق الحدودية.	٦٢	%٨٣	٢
٧	قلة عدد قصور الثقافة والمكتبات العامة التى تقدم خدمات ثقافية.	٤٨	%٦٤	١٠
٨	عدم الأهتمام بالتسويق الأجتماعى للحرف والصناعات البيئية .	٤٣	%٥٨	١٢
٩	قلة المشروعات الصغيرة للقضاء على بطالة الشباب .	٥٦	%٧٥	٧
١٠	عدم الأستثمار الجيد للموارد والمحميات الطبيعية بالمناطق الحدودية .	٥٧	%٧٦	٦
١١	عدم وجود أوراق ثبوتية لدى البعض يحول دون خدماتهم .	٥٩	%٧٩	٤
١٢	قلة عدد النواب البرلمانين للمطالبة بحقوق سكان المناطق الحدودية .	٦٠	%٨٠	٣

يتبين من خلال الجدول رقم (١١) الذى يوضح رأى الخبراء والمسئولين فى أهم معوقات تحقيق التنمية الأنسانية للحد من الاستبعاد الاجتماعى لسكان المناطق الحدودية :

حيث اشارغالبية الخبراء الى أهم معوقات تحقيق التنمية الأنسانية للحد من الاستبعاد الاجتماعى لسكان المناطق الحدودية حيث جاءت عدم وجود خدمات الزواج الموثق للحفاظ على حقوق المواطنة ٨٥% فى المرتبة الأولى ويلية فى الترتيب ضعف نظم الأتصال والمعلومات والأنترنت بالمناطق الحدودية بنسبة ٨٣% ثم قلة عدد النواب البرلمانين للمطالبة بحقوق سكان المناطق الحدودية بنسبة٨٠% و عدم وجود أوراق ثبوتية لدى البعض يحول دون خدماتهم بنسبة ٧٩%، والعزلة الأجتماعية وبعد المسافات بين المجتمعات الحدودية والمجتمعات الأخرى بنسبة٧٧% و عدم الأستثمار الجيد للموارد والمحميات الطبيعية بالمناطق الحدودية بنسبة ٧٦% و قلة المشروعات الصغيرة للقضاء على بطالة

الشباب بنسبة ٧٥% و أهمال المسئولين للخدمات الأجتماعية المرتبطة بالتوطين الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية بنسبة ٧١% و انخفاض نسبة التعليم ونقص الوعى الثقافى لسكان المناطق الحدودية بنسبة ٦٨% و قلة عدد قصور الثقافة والمكتبات العامة التى تقدم خدمات ثقافية بنسبة ٦٤ % و عدم الأهتمام الاعلامى بمشكلات وقضايا المجتمع الحدودى بنسبة ٦٠ % و عدم الأهتمام بالتسويق الأجتماعى للحرف والصناعات البيئية بنسبة ٥٨ % وهذا يدلل على كم وحجم ونوعية المعوقات التى تواجة سكان المناطق الحدودية والتى أثرت سلبا على زيادة الأقصاء والأستبعاد الأجتماعى وهذا يتفق دراسة (**هدى أحمد الديب ٢٠١٥**) ، التى أشارت الى أهم مخاطر الأستبعاد الأجتماعى على الدولة والمجتمع وهى عدم توافر قيم العدالة الأجتماعية وغياب الفرص المتكافئة فى التعليم وفرص العمل وكذلك مخاطر الأستبعاد المرتبطة بغياب قيم التضامن الأجتماعى والعزلة الأجتماعية وتأثير الأستبعاد الأجتماعى على ظهور وأنتشار العنف فى المجتمع بأعتبارة نتيجة حتمية لعدم أهتمام الدولة بخطط التنمية الأنسانية الشاملة لسكان المناطق الحدودية

جدول رقم (١٢)

يوضح أهم المقترحات لمواجهة معوقات تحقيق التنمية الأنسانية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية من وجهة نظر الخبراء ن= ٧٥

م	مقترحات مواجهة معوقات تحقيق التنمية الأنسانية للحد من الاستبعاد الاجتماعى لسكان المناطق الحدودية	ك	النسبة المئوية	الترتيب
١	تفعيل نظم الأتصال وشبكات الانترنت لزيادة التواصل الأجتماعى .	٦٦	%٨٨	٢
٢	توفير الخدمات المتنوعة التى تساعد على التوطين وتقضى على العزلة الأجتماعية .	٥٩	%٧٩	٦
٣	الأهتمام بالخدمات الثقافية التى تنمى الوعى الثقافى للمواطنين .	٤٨	%٦٤	١٢
٤	تبادل الزيارات بين المجتمعات الحدودية والمجتمعات الأخرى لزيادة التقارب الثقافى والأجتماعى .	٥٠	%٦٧	١١
٥	زيادة القروض الميسرة والمشروعات الأقتصادية الصغيرة للشباب .	٥٧	%٧٦	٧
٦	توفير وإتاحة الأوراق الثبوتية لأثبات شخصية وحقوق سكان المناطق الحدودية .	٦٨	%٩٠	١
٧	التكثيف الأعلامى حول قضايا ومشكلات المجتمعات الحدودية .	٥٥	%٧٣	٨
٨	توفير خدمات الزواج الموثق للحفاظ على حقوق المواطنة .	٦٣	%٨٤	٤
٩	الأهتمام بالتسويق الأجتماعى للحرف والصناعات البيئية .	٥٢	%٦٩	١٠
١٠	الأستثمار الواعى والجيد للموارد والمحميات الطبيعية .	٥٤	%٧٢	٩
١١	زيادة عدد المقاعد البرلمانية لتفعيل المشاركة السياسية .	٦٤	%٨٥	٣
١٢	تركيز الاهتمام بالتعليم والصحة والبطالة لتحسين نوعية الحياة .	٦٠	%٨٠	٥

يتبين من خلال الجدول رقم (١٢) الذى يوضح أهم مقترحات الخبراء والمسئولين للتغلب على معوقات تحقيق التنمية الأنسانية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية:

حيث اشارغالبية الخبراء الى أهم المقترحات للتغلب على معوقات تحقيق التنمية الأنسانية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية حيث جاء توفير وإتاحة الأوراق الثبوتية لأثبات شخصية وحقوق سكان المناطق الحدودية بنسبة٩٠% فى المرتبة الأولى ويلية فى الترتيب تفعيل نظم الأتصال

وشبكات الانترنت لزيادة التواصل الأجتماعى بنسبة ٨٨% ثم زيادة عدد المقاعد البرلمانية لتفعيل المشاركة السياسية بنسبة ٨٥% و توفير خدمات الزواج الموثق للحفاظ على حقوق المواطنة بنسبة ٨٤% و تركيز الاهتمام بالتعليم والصحة والبطالة لتحسين نوعية الحياة بنسبة ٨٠%، وتوفير الخدمات المتنوعة التى تساعد على التوطين وتقضى على العزلة الأجتماعية بنسبة ٧٩% وزيادة القروض الميسرة والمشروعات الأقتصادية الصغيرة للشباب بنسبة ٧٦% و التكثيف الأعلامى حول قضايا ومشكلات المجتمعات الحدودية بنسبة ٧٣ % و الأستثمار الواعى والجيد للموارد والمحميات الطبيعية بنسبة ٧٢ % و الأهتمام بالتسويق الأجتماعى للحرف والصناعات البيئية بنسبة ٦٩% و تبادل الزيارات بين المجتمعات الحدودية والمجتمعات الأخرى لزيادة التقارب الثقافى والأجتماعى ٦٧% و الأهتمام بالخدمات الثقافية التى تنمى الوعى الثقافى للمواطنين بنسبة ٦٤ % وهذة المقترحات ضرورية للقضاء على العزلة الأجتماعية والحد من حالات الأقصاء والأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية وهذا يتفق مع دراسة (**عبدالله على عبدالله ٢٠١٦**) ،التى توصلت الى تصور مقترح لتفعيل وتنشيط البرامج والمشروعات التنموية بالجمعيات الأهلية بالمناطق الحدودية بمنطقة حلايب وشلاتين لتحقيق الأستدامة الأجتماعية لتحسين جودة نوعية الحياة للسكان وتقليل حدة الأستبعاد الأجتماعى من خلال برامج الشراكة المجتمعية مع الهيئات الدولية والأجهزة الحكومية وشئون القبائل من أجل تحقيق الأستدامة الأجتماعية وتمكين سكان المناطق الحدودية المحرومة من الحصول على الخدمات التنموية الأنسانية، وكذلك دراسة (**يوسف محمد البيومى ٢٠١٠**) ، التى أكدت على أهمية أستخدام التخطيط الأقليمى مع سكان المناطق الحدودية بمنطقة جنوب شرق البحر الأحمر وذلك بهدف توطين الأمكانيات والموارد لحساب العنصر البشرى وصولا الى تنمية متوازنة ورسم خريطة التنمية الأقليمية لسكان المناطق الحدودية لما تملكة تلك المناطق من موارد سياحية ومحميات طبيعية أذا أحسن أستثمارها ستزيد من دخول السكان ويرتقى بمستوى معيشتهم وتحدث تنمية اجتماعية وانسانية مستدامة وزيادة أوجه التعاون والتنسيق والتكامل من أجل أستثمار موارد المجتمع المختلفة فى تحسين الظروف الأجتماعية والأقتصادية وتحقيق معدلات جديدة من التنمية الأنسانية.

ملخص نتائج الدراسة :

١- ملخص النتائج المرتبطة بتساؤلات الدراسة:-

أولاً - نتائج التساؤل الأول الخاص" بمقياس متطلبات التنمية الأنسانية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية ":

أ- النتائج الخاصة بالمتطلبات الأجتماعية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية من وجهة نظر المبحوثين :

أجابت الدراسة على أهم المتطلبات الأجتماعية للحد من الأستبعاد الأجتماعى **فيما يلى:**

- الحاجة الماسة لتوفير خدمات الزواج الموثق للمواطنين .
- الرغبة فى القضاء على العزلة الأجتماعية لبعد المجتمعات الحدودية عن باقى المجتمعات .
- زيادة عدد الجمعيات الأهلية التى تقدم خدمات أجتماعية لسكان المناطق الحدودية .
- تمكين المواطنين من الحصول على كافة حقوقهم الأجتماعية داخل المجتمع الحدودى.
- التوافق والتكيف والأندماج الأجتماعى مع المجتمع الحدودى .
- كفاية الخدمات الأجتماعية المقدمة لمقابلة احتياجات سكان المناطق الحدودية .
- قيام الدولة بتوفير بعض المساعدات الأجتماعية لتحسين مستوى معيشة الفقراء فى المناطق الحدودية .
- العدالة والمساواة الأجتماعية فى الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين .
- الرغبة فى تنوع الخدمات الأجتماعية بالمناطق الحدودية.
- توفير الحماية الأجتماعية لجميع فئات المجتمع الحدودى .
- توفير مشروعات اجتماعية ترتبط باحتياجات المواطنين .
- أرضاء المواطنين من خلال جودة الخدمات التعليمية والصحية يالمناطق الحدودية .

ونستنتج من ذلك : أن أستجابات المبحوثين من عينة الدراسة جاءت مؤكدة على أهمية توجية الأهتمام نحو توفير خدمات الزواج الموثق وتوفير العدالة والمساواة فى الفرص المتاحة وفى الخدمات الأجتماعية المتنوعة للقضاء على العزلة الأجتماعية ومساعدتهم على التكيف والأندماج الأجتماعى لأعطاء دفعة قوية لسكان تلك المناطق الفقيرة والمحرومة من الخدمات من أجل تحقيق الأندماج الأجتماعى الكامل للمناطق الحدودية مع الدولة وتمكنيهم من الحصول على الأوراق والمستندات الثبوتية التى تمكنهم من التواصل مع المجتمعات المجاورة وتقليل الأستبعاد الأجتماعى والأقتصادى والسياسى لسكان تلك المناطق الحدودية .

ب- النتائج الخاصة بالمتطلبات الأقتصادية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية من وجهة نظر المبحوثين :

أجابت الدراسة على أهم المتطلبات الأقتصادية للحد من الأستبعاد الأجتماعى **فيما يلى:**

- التركيز على المشروعات الأقتصادية لاستغلال المحميات الطبيعية بالمناطق الحدودية.
- زيادة عدد المستثمرين للموارد البيئية فى المناطق الحدودية.
- توفير المعارض التسويقية لتسويق الحرف بالمناطق الحدودية.
- زيادة عدد المصانع التى تستوعب بطالة شباب المناطق الحدودية .
- تركيز الأهتمام بالحرف والصناعات البيئية بالمناطق الحدودية .
- توفيرفرص عمل كافية تستوعب بطالة الشباب بالمناطق الحدودية.
- الأستثمار الأمثل للموارد الطبيعية بالمناطق الحدودية.
- زيادة عدد المشروعات الصغيرة التى تقدم للشباب بالمناطق الحدودية.
- الرغبة فى الحصول على وظيفة توفر للمواطنين واسرهم دخل ثابت.
- توفير بعض المساعدات المالية للغارمين من اجل تحسين معيشة الفقراء فى المناطق الحدودية.
- توفير بعض القروض الميسرة لزيادة دخل المواطنين.
- كثرة وتنوع المشروعات الأقتصادية التى تحسن من دخل سكان المناطق الحدودية.

ونستنتج من ذلك : أن أستجابات المبحوثين من عيينة الدراسة جاءت مؤكدة على أهمية تكثيف الأنشطة الأقتصادية واستثمار الموارد الطبيعية وتوفير فرص العمل للشباب من اجل زيادة دخول الافراد مما ينعكس ايجابيا على تحسين مستوى معيشتهم وعلى ضرورة تركيز الأهتمام على المناطق الحدودية وأستثمار مواردها الطبيعية والسياحية بأعتبارها أداة هامة من أدوات التنمية السياحية التى يمكن أن تساهم فى زيادة فرص العمل وأحداث تنمية مستدامة وتقليل الفجوة بين سكان تلك المناطق الحدودية وزيادة التماسك الأجتماعى بين سكانها ورسم خريطة التنمية الأقليمية لسكان المناطق الحدودية لما تملكة تلك المناطق من موارد سياحية ومحميات طبيعية أذا أحسن أستثمارها ستزيد من دخول السكان ويرتقى مستوى معيشتهم وتحدث تنمية اجتماعية وانسانية مستدامة.

ج- النتائج الخاصة بالمتطلبات السياسية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية من وجهة نظر المبحوثين :

أجابت الدراسة على أهم المتطلبات السياسية للحد من الأستبعاد الأجتماعى **فيما يلى:**

- الرغبة فى أنشاء دائرة انتخابية منفصلة لسكان المناطق الحدودية.
- زيادة عدد المقاعد المخصصة بالبرلمان لسكان المناطق الحدودية.
- زيادة عدد المؤسسات السياسية والحزبية بالمناطق الحدودية.
- القضاء على مشكلة الأوراق الثبوتية من اجل المشاركة فى العملية السياسية.
- توفير الحرية الكاملة فى التعبير عن حقوقهم السياسية.
- توفير الديمقراطية للمشاركة السياسية.
- تسهيل إجراءات الأدلاء بالتصويت فى العملية الأنتخابية.
- توفير العدالة الكافية للحصول على الحقوق السياسية.
- تشجيع المواطنين على المشاركة السياسية.
- زيادة عدد المشاركين فى المؤسسات المجتمعية التى تنشأها الدولة بالمناطق الحدودية.
- تنمية الوعى السياسى لبعض سكان المناطق الحدودية.
- القرارات السياسية لابد ان تكون منصفة لسكان المناطق الحدودية.

ونستنتج من ذلك : أن أستجابات المبحوثين من عينة الدراسة جاءت مؤكدة على أهمية توجية الأهتمام نحوزيادة عدد المقاعد البرلمانية وانشاء دائرة انتخابية منفصلة وزيادة عدد المؤسسات الحزبية السياسية لتشجيع المواطنيين على المشاركة السياسية وعلى ضرورة حماية حقوق المواطنة المتساوية وفرص العمل والمشاركة الأجتماعية والسياسية فى العمل السياسى والأدارة والتفاعل الأجتماعى مع أنماط الحياة الأجتماعية المختلفة وأوصت يضرورة تبنى الدولة لسياسات حكومية قائمة على أستراتيجية لمكافحة الفقر والتقليل من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية من خلال مشاركتهم السياسية فى شتى مجالات العمل السياسى .

د- النتائج الخاصة بالمتطلبات الثقافية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية من وجهة نظر المبحوثين :

أجابت الدراسة على أهم المتطلبات الثقافية للحد من الأستبعاد الأجتماعى **فيما يلى:**

- زيادة قوة وعدد شبكات الأتصال والمحمول بالمناطق الحدودية.
- زيادة خدمات الأتصالات والأنترنت من أجل التواصل الثقافى والأجتماعى.
- توفيرخدمات الأوراق الثبوتية من اجل أثبات الهوية الثقافية لسكان المناطق الحدودية.
- انشاء عدد كافى من المكتبات العامة .
- انشاء متحف لعرض التراث الثقافى والحضارى لسكان المناطق الحدودية.
- زيادة عدد قصور الثقافة والأندية الثقافية فى المناطق الحدودية.
- المشاركة فى المهرجانات الثقافية لعرض التراث الثقافى لسكان المناطق الحدودية .
- أشراك سكان المناطق الحدودية فى المسابقات الثقافية.
- زيادة الرحلات والزيارات الثقافية للتبادل الثقافى بين المجتمعات الاخرى.
- زيادة مراكز محوالأمية لسكان المناطق الحدودية.
- تنمية الوعى الثقافى لبعض سكان المناطق الحدودية.
- تكثيف الأهتمام الاعلامى بالأعياد القومية للمناطق الحدودية.

ونستنتج من ذلك : أن أستجابات المبحوثين من عيينة الدراسة جاءت مؤكدة على أهمية توجية الأهتمام بزيادة شبكات المحمول والأنترنت والأتصالات وقصور الثقافة من اجل زيادة التعاون الثقافى وتقريب المجتمعات الحدودية وعرض التراث الثقافى والحضارى من خلال المهرجانات والمعارض الثقافية وذلك من أجل التواصل الثقافى والمعرفى مع باقى المجتمعات و تحقيق التنمية الانسانية بشقيها الأقتصادى والأجتماعى للفقراء المستبعدين أجتماعيا وذلك من خلال تكافؤ الفرص والحريات الأساسية وأحترام التنوع الثقافى فى العادات والتقاليد وتلبية الأحتياجات الأساسية وزيادة فرص العمل وتحسين نوعية الحياة لجميع الناس والتخطيط الجيد لبرامج التنمية الأجتماعية والأقتصادية والثقافية

لتحقيق التنمية الأنسانية المستدامة من اجل زيادة التواصل الأجتماعى والثقافى والحد من ظاهرة الأستبعاد والأقصاء الأجتماعى .

٢ – ملخص النتائج المرتبطة بأراء الخبراء والمسئولين حول متطلبات التنمية الأنسانية للحد من الاستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية :-

أولاً – أراء الخبراء والمسئولين فى متطلبات التنمية الأنسانية المرتبطة بالجوانب الأجتماعية للحد من الأستبعاد الاجتماعى لسكان المناطق الحدودية ":

جاءت أراء المسئولين مؤكدة ومتفقة مع اراء المبحوثين من سكان المناطق الحدودية فيما يلى :-

١- توفير خدمات الزواج الموثق للحفاظ على حقوق المواطنين.

٢- تزويدهم بالخدمات والانشطة والمشروعات الأجتماعية المتنوعة التى تقضى على العزلة الأجتماعية للمواطنين .

٣- تمكين المواطنين من الحصول على كافة حقوقهم الاجتماعية بمنتهى العدالة الاجتماعية دون تمييز.

٤- حماية حقوق المواطنة الأجتماعية وأتاحة الفرص لجميع المواطنين.

٥- مساعدة المواطنين على التوطين والاستقرار الاجتماعى بالمناطق الحدودية.

٦- توفير المساعدات الاجتماعية وبرامج الحماية الاجتماعية لتحسين معيشة الفقراء .

٧- تفعيل الجمعيات الاهلية والهيئات المانحة لتقديم برامج ومشروعات تنموية تقابل الأحتياجات الفعلية للمواطنين .

ونستنتج من ذلك : أن أراء الخبراء والمسئولين من عيينة الدراسة جاءت مؤكدة على مدى حاجة سكان المناطق الحدودية للمتطلبات الاجتماعية المرتبطة بحقوق المواطنة وحقوق الانسان من اجل التكيف والاندماج الاجتماعى مع المجتمع وأكدت على ضرورة توفير حياة كريمة لهم و تعزيز المجتمعات النائية وتمكينها من الحصول على الخدمات التنموية التى تحقق حياة أمنة ومستقرة رغم البعد الجغرافى للقضاء على الأقصاء الأجتماعى وتحسين مستوى الفقراء وتحسين نوعية حياتهم. وتقليل حدة الأستبعاد

الأجتماعى ومساعدتهم على الاندماج الأجتماعى فى المجتمع.

ثانيا – أراء الخبراء والمسئولين فى متطلبات التنمية الأنسانية المرتبطة بالجوانب الأقتصادية للحد من الأستبعاد الاجتماعى لسكان المناطق الحدودية ":

جاءت أراء المسئولين مؤكدة ومتفقة مع اراء المبحوثين من سكان المناطق الحدودية فيما يلى :-

١- توفير فرص العمل المناسبة للقضاء على بطالة الشباب بالمناطق الحدودية .

٢- زيادة عدد المصانع لأستثمار الموارد البيئية بالمناطق الحدودية .

٣- تمكيين المواطنين من تحسين دخلهم الأقتصادى من أجل مقابلة أحتياجاتهم المتعددة وتحسين نوعية حياتهم الأقتصادية.

٤- تركيز الأهتمام بالحرف والصناعات البيئية التى تحسن من مستوى الدخل الأقتصادى لسكان المناطق الحدودية .

٥- زيادة حجم الاستثمار والمشروعات الاقتصادية لأستثمار الموارد والمحميات الطبيعية بالمناطق الحدودية .

٦- توفير القروض الميسرة والمشروعات الصغيرة التى تتناسب مع طبيعة المجتمعات الحدودية .

٧- انشاء المعارض من أجل تسويق المنتجات الحرفية والبيئية لسكان المناطق الحدودية .

ونستنتج من ذلك : أن أراء الخبراء والمسئولين من عينة الدراسة جاءت مؤكدة مدى حاجة سكان المناطق الحدودية للمتطلبات الاقتصادية المرتبطة بتمكين المواطنين من الحصول على فرص العمل المناسبةالتى تزيد من دخلهم الاقتصادى وتساعدهم على تحسين نوعية حياتهم وأستثمار الموارد الطبيعية وأستخدامها لصالح المواطنين وتوفير كثير من الفرص الأقتصادية اللازمة لعيش حياة كريمة وأمنة تساعد سكان المناطق النائية على تحسين نوعية حياتهم .

ثالثا – أراء الخبراء والمسئولين فى متطلبات التنمية الأنسانية المرتبطة بالجوانب السياسية للحد من الأستبعاد الاجتماعى لسكان المناطق الحدودية ":

جاءت أراء المسئولين مؤكدة ومتفقة مع اراء المبحوثين من سكان المناطق الحدودية فيما يلى :-

١- زيادة عدد المقاعد البرلمانية المخصصة لسكان المناطق الحدودية .

٢- أنشاء دوائر انتخابية منفصلة للمناطق الحدودية .

٣- زيادة عدد المؤسسات الحزبية والسياسية بالمناطق الحدودية .

٤- تمكين المواطنين من الحصول على كافة حقوقهم السياسية للمشاركة الديمقراطية فى العملية السياسية .

٥- نشر ثقافة الديمقراطية بين جميع فئات المجتمع الحدودى.

٦- تدريب المواطنين على عمليات المشاركة السياسية .

٧- تنمية الوعى السياسى لمساعدة المواطنين فى التصويت الأنتخابى .

ونستنتج من ذلك : أن أراء الخبراء والمسئولين من عيينة الدراسة جاءت مؤكدة على مدى حاجة سكان المناطق الحدودية للمتطلبات السياسية المرتبطة بزيادة عدد المقاعد البرلمانية وعمل دوائر انتخابية منفصلة ونشر ثقافة الديمقراطية رغبة منهم فى القضاء على العزلة السياسية التى يعيش فيها سكان المناطق الحدودية وتوفير البرامج السياسية التى تساعدهم على أندماجهم داخل مجتمعاتهم والمشاركة السياسية الفعالة فى كافة العمليات السياسية .

رابعا – أراء الخبراء والمسئولين فى متطلبات التنمية الأنسانية المرتبطة بالجوانب الثقافية للحد من الأستبعاد الاجتماعى لسكان المناطق الحدودية ":

جاءت أراء المسئولين مؤكدة ومتفقة مع اراء المبحوثين من سكان المناطق الحدودية فيما يلى :-

١- زيادة قوة شبكات الأتصالات والأنترنت من أجل التواصل الأجتماعى مع المجتمعات الأخرى.

٢- زيادة عدد شبكات الاتصال والمحمول لسكان المناطق الحدودية.

٣- تنمية الوعى الثقافى من خلال زيادة فرص التعليم ومحو امية سكان المناطق الحدودية .

٤- انشاء متحف لعرض التراث الثقافى والحضارى لسكان المناطق الحدودية.

٥- التبادل الثقافى والزيارات بين سكان المناطق الحدودية والمجتمعات الأخرى .

٦- انشاء عدد كافى من قصور الثقافة والاندية الثقافية والمكتبات العامة بالمناطق الحدودية .

٧- الأهتمام الأعلامى بمشكلات وقضايا سكان المناطق الحدودية .

ونستنتج من ذلك : أن أراء الخبراء والمسئولين من عيينة الدراسة جاءت مؤكدة على مدى حاجة سكان المناطق الحدودية للمتطلبات الثقافية المرتبطة بزيادةعد شبكات المحمول والأتصالات والأنترنت وقصور الثقافة والمكتبات العامة من اجل زيادة التواصل الثقافى والأجتماعى والقضاء على العزلة الثقافية

لتلك المجتمعات الحدودية لتعزيز المجتمعات النائية وتمكينها ثقافيا من خلال الحصول على الخدمات التنموية الثقافية التى تنمى الوعى الثقافى رغم البعد الجغرافى للقضاء على الأقصاء الأجتماعى والعزلة الثقافية .

خامسا – أراء الخبراء والمسئولين فى فى أهم معوقات تحقيق التنمية الأنسانية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية:

جاءت أراء المسئولين مؤكدة على ما يلى :-

١- عدم وجود خدمات الزواج الموثق للحفاظ على حقوق المواطنة .

٢- ضعف نظم الأتصال والمعلومات والأنترنت بالمناطق الحدودية.

٣- قلة عدد النواب البرلمانين للمطالبة بحقوق سكان المناطق الحدودية .

٤- عدم وجود أوراق ثبوتية لدى البعض يحول دون خدماتهم .

٥- العزلة الأجتماعية وبعد المسافات بين المجتمعات الحدودية والمجتمعات الأخرى .

٦- عدم الأستثمار الجيد للموارد والمحميات الطبيعية بالمناطق الحدودية .

٧- قلة المشروعات الصغيرة للقضاء على بطالة الشباب .

٨- أهمال المسئولين للخدمات الأجتماعية المرتبطة بالتوطين الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية.

٩- انخفاض نسبة التعليم ونقص الوعى الثقافى لسكان المناطق الحدودية .

١٠- قلة عدد قصور الثقافة والمكتبات العامة التى تقدم خدمات ثقافية.

١١- عدم الأهتمام الاعلامى بمشكلات وقضايا المجتمع الحدودى .

١٢- عدم الأهتمام بالتسويق الأجتماعى للحرف والصناعات البيئية .

ونستنتج من ذلك : أن أراء الخبراء والمسئولين من عيينة الدراسة جاءت مؤكدة ومتفقة مع سكان المناطق الحدودية على كم وحجم ونوعية المعوقات التى تواجة سكان المناطق الحدودية والتى أثرت سلبا على زيادة الأقصاء والأستبعاد الأجتماعى كما اكدت على أهم مخاطر الأستبعاد الأجتماعى على

الدولة والمجتمع وهى عدم توافر قيم العدالة الأجتماعية وغياب الفرص المتكافئة فى التعليم وفرص العمل وكذلك مخاطر الأستبعاد المرتبطة بغياب قيم التضامن الأجتماعى والعزلة الأجتماعية وتأثير الأستبعاد الأجتماعى على ظهور وأنتشار العنف فى المجتمع بأعتبارة نتيجة حتمية لعدم أهتمام الدولة بخطط التنمية الأنسانية الشاملة لسكان المناطق الحدودية

سادسا – يوضح أهم مقترحات الخبراء والمسئولين لمواجهة أهم معوقات تحقيق التنمية الأنسانية للحد من الأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية :

جاءت مقترحات المسئولين مؤكدة على ما يلى :-

١- توفير وإتاحة الأوراق الثبوتية لأثبات شخصية وحقوق سكان المناطق الحدودية .

٢- تفعيل نظم الأتصال وشبكات الانترنت لزيادة التواصل الأجتماعى .

٣- زيادة عدد المقاعد البرلمانية لتفعيل المشاركة السياسية .

٤- توفير خدمات الزواج الموثق للحفاظ على حقوق المواطنة .

٥- تركيز الاهتمام بالتعليم والصحة والبطالة لتحسين نوعية الحياة .

٦- توفير الخدمات المتنوعة التى تساعد على التوطين وتقضى على العزلة الأجتماعية .

٧- زيادة القروض الميسرة والمشروعات الأقتصادية الصغيرة للشباب .

٨- التكثيف الأعلامى حول قضايا ومشكلات المجتمعات الحدودية .

٩- الأستثمار الواعى والجيد للموارد والمحميات الطبيعية .

١٠- الأهتمام بالتسويق الأجتماعى للحرف والصناعات البيئية .

١١- تبادل الزيارات بين المجتمعات الحدودية والمجتمعات الأخرى لزيادة التقارب الثقافى والأجتماعى .

١٢- الأهتمام بالخدمات الثقافية التى تنمى الوعى الثقافى للمواطنين .

ونستنتج من ذلك : أن أراء الخبراء والمسئولين من عينة الدراسة جاءت مؤكدة على على ضرورة القضاء على العزلة الأجتماعية والحد من حالات الأقصاء والأستبعاد الأجتماعى لسكان المناطق الحدودية من خلال تحسين جودة نوعية الحياة وأحداث تنمية متوازنة ورسم خريطة التنمية الأقليمية

لسكان المناطق الحدودية لما تملكة تلك المناطق من موارد سياحية ومحميات طبيعية أذا أحسن أستثمارها ستزيد من دخول السكان ويرتقى بمستوى معيشتهم وتحدث تنمية اجتماعية وانسانية مستدامة وزيادة أوجه التعاون والتنسيق والتكامل من أجل أستثمار موارد المجتمع المختلفة فى تحسين الظروف الأجتماعية والأقتصادية وتحقيق معدلات جديدة من التنمية الأنسانية.

مراجع البحث:

(١) أحمد عبد الفتاح ناجى : **أدارة التنمية فى ظل عالم متغير** ،القاهرة، دار زهراء الشرق، ٢٠٠٣، ص٣١.

(٢) ماهر ابو المعاطى: **الأتجاهات الحديثة فى التنميةالشاملة**،اسكندرية،المكتب الجامعى الحديث،٢٠١٢، ص١٠.

(٣) حسين عبد الحميد رشوان: **التنمية** ،اسكندرية،مؤسسة شباب الجامعة،٢٠٠٩، ص٥.

(٤) حسن مصطفى وعلاء الزغل: فعالية شبكات الأمان فى مصر، **بحث منشور ، المؤتمر الدولى الثالث والعشرين** ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان،٢٠١٠ ، ص ٣١٣٦.

(٥) عبد الهادى الجوهرى وأخرون: **المنظور التنموى** ،اسكندرية، المكتب الجامعى الحديث،٢٠٠٨، ص٣١.

(٦) أبوعمرة ربيع أمبابى : دور أجهزة المدافعة فى تحقيق أهداف المدافعة والأستدامةالأجتماعية لفقراء المناطق العشوائية ،**بحث منشور ، المؤتمر الدولى السادس والعشرين** ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان،٢٠١٣ ، ص ٤٦.

(٧) أبو عمرة ربيع أمبابى : **نفس المرجع السابق**، ص ٤٢ .

(٨) منال طلعت محمود: **التنمية والمجتمع مدخل لدراسة المجتمعات المحلية** ،اسكندرية، المكتب الجامعى الحديث،٢٠٠١، ص٢٠.

(٩) فتحى محمود مصيلحى: **التخطيط الأقليمى** ،المنوفية ، مطابع ضيافة المنوفية،٢٠٠١، ص٢٨١.

(١٠) فاروق أحمد مصطفى وأخرون: **الأنثربولوجيا الثقافية** ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،٢٠٠٧، ص١٢٦.

(١١) مركز المعلومات والأحصاء : **ديوان عام البحر الأحمر– الغردقة** ، ٢٠١٥ .

(١٢) محمد الفتى بكير: **مثلث حلايب الأرض والسكان والتنمية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،٢٠٠٨، ص١١٢.

(١٣) جمال نصر : أزمة حلايب ١٩٥٨ ،**أعمال ندوة مثلث حلايب ، رؤية تنموية متكاملة** ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٤، ص٦.

(١٤) مريم أحمد مصطفى وأحسان حفظى : **قضايا التنمية فى الدول النامية** ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،٢٠٠١، ص١٣٩.

(١٥) ياسر العدل : شلاتين أرض البكارة ، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد ٤٩٧، القاهرة، مارس ٢٠٠٦، ص١٥.

(16) World Bank: **Inclusion Matters**, The Foundation For Sared Prespecrty. 2013, P. 6.

(١٧) منى عطية خزام : **رأس المال الأجتماعى فى عالم متغير**، أسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث،٢٠١٧ ص٣٠٩.

(١٨) غندر أنتونى : **علم الأجتماع مدخلات عربية**، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ،٢٠٠٥ ص٣٥.

(١٩) تقرير التنمية الأنسانية العربية: الشباب وأفاق التنمية الأنسانية فى واقع متغير ،**برنامج الأمم المتحدة** ، ٢٠١٦ ، ص ٢٠.

(٢٠) طلعت مصطفى السروجى: **التنمية الأجتماعية خيار أستراتيجى** ،اسكندرية،المكتب الجامعى الحديث،٢٠٠٩، ص٢١٧.

(٢١) أبراهيم عبد البارى : التنمية البيئية لجنوب مصر دراسة خاصة عن الجنوب الشرقى حلايب وشلاتين، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعةعين شمس، ١٩٩٦م.

(٢٢) محمد أحمد غنيم : **دراسة أنثربولوجية لبعض جماعات البدو** ، كلية الأداب ، جامعةالمنصورة ، ٢٠٠١، ص ٢٠.

(٢٣) حسين صلاح الدين محمود : المشكلات الأجتماعية والأقتصادية المرتبطة بالعمل فى مهنتى الرعى والصيد فى حلايب وشلاتين، **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعةعين شمس، ٢٠٠٤م.

(24) Heliz: **Social Exclusions Research, OxfordBlackwell** ,2007 .P.8.

(٢٥) نعيمة ناصرأحمد : تقدير حاجات سكان منطقة حلايب و ابورماد وشلاتين بمحافظة البحر الأحمر، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الخدمة الأجتماعية ، جامعةأسوان، ٢٠١٣م.

(26) Mok.Lou: **Managing Sacial Chang And Social Policy, London** ,2014 .P.6.

(٢٧) محمد محمود خضير: الدولة والأسرة بحلايب وشلاتين اندماج ام استبعاد ،**المؤتمر العربى لقضايا التنمية**، اورجالا الجزائر ، مارس ٢٠١٥ ، ص ٢.

(٢٨) مصطفى خلف عبد الجواد: التحضر والأستبعاد الأجتماعى فى مصر، **ملخصات بحوث ،مؤتمر التحديث والتغيير فى مجتمعاتنا**، جامعة عين شمس ، ٧- ٨ أبريل ٢٠٠٨ ، ص ٤٣.

(29) Roger.Wilkins: **Social Exclusions in Australia, Social Research,** University Of Melbourne ,2009 .P.26.

(30) Dongl. Benjamine: **Social Movement And Statas In Latin Amirica,Okland ,** Baltinare Press ,2010 .P.25.

(٣١) السيد محمد الرامخ: تأنيث الفقر بين الأستبعاد الأجتماعى والتمكين، **ملخصات بحوث ، مجلة كلية الأداب ،** جامعة الأسكندرية ، ٢٠١١ ، ص ٤٣.

(٣٢) محمد زكى أبو النصر: **الأستبعاد الاجتماعى الوجة الأخر للسياسة الأجتماعية** ،اسكندرية،المكتب الجامعى الحديث،٢٠١٢، ص٨٨.

(33) Soniya .Wazed: Gender And **Social Exclusions, inclusion AStudy of Intligenous Women In Bangladesh ,** October 2012 .P.51.

(34) Lokshman:How Deep is Caste Discriminating And Social Exclusions in Andian**, journalof Social Research Dolit Studies,** vol. 1**.**No.3 , June 2013 .P.20.

(٣٥) محمد سيد ضاحى :التعليم والأستبعاد الاجتماعى فى مصر، **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة، ٢٠١٤.

(٣٦) هدى أحمد الديب: مخاطر الأستبعاد الأجتماعى على الدولة والمجتمع، **تحليل سسيولوجى ، مجلة البحوث والدراسات الأجتماعية** ، جامعة الشهيد ، ٢٠١٥ ، ص ٥٦.

(٣٧) تقرير التنمية البشرية: **التقرير السنوى للفقر والرخاء حول العالم** ، ،٢٠١٣، ص ٣.

(38) Khyber . Pakhtakun: **Social Exclusions in The Perspectives Of Market Economy International Conversance In Pakistan , Social Research,** Aug 2-172017 .P.5.

(٣٩) منال عبد المعطى صالح :دور المشاركة المجتمعية فى تنمية وتطوير المجتمع المحلى، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح العظمى، ٢٠٠٨.

(40) Ralatrice:**The Role Of The Exclusions In Promoting Tourism , journal of Social Research ,Anno Academia** ,2010 .P.8.

(٤١) يوسف محمد البيومى :التخطيط الأقليمى كأسلوب لتنمية اقليم جنوب شرق البحر الأحمر، **بحث غير منشورة**، معهدالتخطيط القومى، جامعة القاهرة، ٢٠١٠، ص٢٠.

(42) Valimir . Rolnisky: Poverty And Social Exclusions **, Conversance Of Media Poverty And Social Exclusions ,Social Research,** june 2012 .P.10.

(43) Jorde . Jakinmouski: The Media And Concept Of Basic Needs **, Conversance Of Media Poverty And Social Exclusions ,Social Research,** june 2012 .P.22.

(٤٤) عبد العزيز ابراهيم على :**التخطيط لمواجهة الأستبعاد الاجتماعى** ،مكة المكرمة ،مكتبة الملك فهد الوطنية ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٣، ص ص ٦٦-٦٧.

(45) Europeans .Union : Fighting Poverty And Social Exclusions, **Conversance Of The Committee Of The Regians ,Social Research,** 29May 2013 .P.5.

(46) Hilary. Silmer:**The Contexts Of Social Exclusions, Department Of Economic And Social Affairs** , Actober2015 .P144.

(47) Grigsby, Kaitlyn : **Evaluating Participatory and Sustainable Development Practice in Rural Senegal**, University Location, United State Oregon, 2015.P . 52.

(٤٨) عبدالله على عبدالله : البرامج التنموية للهيئات الدولية المانحة وتحقيق الاستدامة الاجتماعية لسكان المناطق الحدودية ، **بحث منشور، مجلة الخدمة الاجتماعية** ، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ، العدد الخامس والخمسون،الجزء الاول ، ٢٠١٦، ص ١٥٩.

(49) webesters: **New Worked Dictionary** : 2 edition ,U.S.A, N.Y. 1982,P8.

(٥٠) أحمد زكى بدوى : **معجم مصطلحات العلوم الأجتماعية**، بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٦،ص٣٥٥ .

(٥١) أبراهيم أنس وأخرون : **المعجم الوسط**، القاهرة ،دار احياء التراث العربى ، ٢٠٠٣،ص٨٨٩.

(٥٢) أبو الحسن عبد الموجود أبراهيم : **التنمية الأجتماعية وحقوق الأنسان** ،اسكندرية،المكتب الجامعى الحديث،٢٠٠٩، ص٣٠.

(٥٣) طلعت مصطفى السروجى: **التنمية الأجتماعية من الحداثة الى العولمة** ،اسكندرية،المكتب الجامعى الحديث،٢٠٠٩، ص٢٩٨.

(٥٤) خليل عبد المقصود عبد الحميد : **الخدمة الأجتماعية وحقوق الأنسان** ،القاهرة ، دار القاهرة للنشر والتوزيع ،٢٠٠٤، ص٤٨.

(٥٥) محسن عوض : **المعايير الدولية وحقوق الأنسان** ،القاهرة ، دار الكتب والثقافة والتوزيع ،٢٠٠٣، ص٤٣.

(٥٦) محمد شفيق : **التنمية والمشكلات الأجتماعية** ،اسكندرية،المكتب الجامعى الحديث،٢٠٠١، ص١٣.

(٥٧) هناء حافظ بدوى : **التنمية الأجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الأجتماعية** ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،٢٠٠٠، ص١ص ٩٩- ١٠١.

(٥٨) محمد عبد الفتاح محمد : **الأسس النظرية للتنمية الأجتماعية فى أطار الخدمة الأجتماعية**

،اسكندرية،المكتب الجامعى الحديث،٢٠٠٥، صص ٦٥-٦٦.

(٥٩) أبراهيم مسعود أسماعيل :أتجاهات التخطيط التنموى لمدينة نابلس، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح العظمى، ٢٠٠٨.ص ٦٥.

(٦٠) طلعت مصطفى السروجى: **مرجع سبق ذكره** ، ص ص٢٩٩ – ٣٠١.

(٦١) هلين جون: **الأستبعاد الأجتماعى محاولة للفهم** ، ترجمة محمد الجوهرى ، الكويت ،سلسلة عالم المعرفة،٢٠٠٧، ص٣٣.

(٦٢) أمين سمير : **الفقر والاستبعاد الاجتماعى**، بيروت ، دارالفكر المعاصر ، لبنان ، ٢٠٠٩،ص١٢٤ .

(63) Peace.R: **Social Exclusions , Social Policy Journal Of New Zealand,** 16 July172001 .P.5.

(٦٤) المتيمى محمد : **سياسات التخصص من الفقر والبطالة الى سياسات مواجهة الأستبعاد الأجتماعى** ، ٢٠١٣.

www: Althawa News. Net.

(65) Burchard. Tania:**Degrees Of Social Exclusions Developing ,**Oxford University Press, 2002 .P.8.

(66) Burchard. Tania:**Op.cit,** .P.25.

(67) Bessis,s:**From Social Exclusions To Social Cohesion ,** University Of RoskildePress, 2005 .P.22.

(68 Bessis,s:**Op.cit,** .P.25.

(٦٩) جيدتر وانتونى : **علم الأجتماع** ،ترجمة فايز الصباغ ، بيروت ، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ٢٠٠٥،ص٣٩٤ .

(٧٠) هدى أحمد الديب: **مرجع سبق ذكره** ، ص ص٦٣ – ٦٤.

(٧١) عبد العزيز ابراهيم على: **مرجع سبق ذكره** ، ص ٦٧.

(٧٢) محمد فاروق صالح :تنمية وتطوير المناطق الحدودية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الاسلامية، ٢٠١٣.ص ٢٧.

(٧٣) خضر سعيد توفيق : **مبادئ العلاقات الدولية** ،القاهرة،دار الأوائل للطباعة والنشر،٢٠٠٤، ص ٢٣.

(٧٤) غادة خضر حسين :التسوية السياسية للحزام المصرى السودانى مثلث حلايب، **رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية** ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.ص ١٢٠.

(٧٥) محمد أبراهيم حسن: **دراسات جغرافية مصر ومحور البحر الأحمر** ، اسكندرية ، مركز المكتبات ، ١٩٩٨،ص ٧٨.

(٧٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : **فقراء مصر** ، القاهرة ، ٢٠١٢ .

(٧٧) نعيمة أحمد ناصر: **مرجع سبق ذكره** ، ص ص٥١ – ٥٢.

(٧٨) ادارة التخطيط والمتابعة : **المجلس المحلى لمدينة الشلاتين** ، محافظة البحر الاحمر ، ٢٠١٥ .

(٧٩) **زيارات ومقابلات الباحث للمسئولين** بمحطة بحوث الشلاتين ومبنى مجمية جبل علبة وبعض السكان والقيادات وشيوخ القبائل بالمنطقة.

(٨٠) منال عبد المعطى صالح : **مرجع سبق ذكره** ، ص ٣.

(٨١) أحمد نجم الدين: تفعيل اليات الشراكة المجتمعية فى أدارة وتمويل مؤسسات رياض الأطفال الحكومية بمصر، **بحث منشور، مجلة كلية التربية، العدد ١٣**، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٥.

(٨٢) أمانى قنديل: الشراكة المجتمعية بين الحكومة والمجتمع المدنى، **بحث منشور، مؤتمر الشراكة والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية** ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٦.

(٨٣) ريهام محمد كمال :تنمية المناطق الحضرية المتدهورة الأهلة بالسكان بالمشاركة المجتمعية، **رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التخطيط العمرانى**، جامعة القاهرة ، ٢٠١٣.ص ٦٥.

(٨٤) محمد رفعت قاسم: **تنظيم المجتمع الأسس والأجهزة** ،القاهرة،دار الثقافة المصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠٠، ص ٢٠٢.

(٨٥) طلعت مصطفى السروجى: **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢٤٠.

(٨٦) رشاد أحمد عبد اللطيف: **نماذج ومهارات تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية** ،اسكندرية،المكتب الجامعى الحديث،١٩٩٩، ص٧٥.

(٨٧) إلهام أحمد إبراهيم: المشروعات التنموية الممولة من المنح الدولية وآليات استمراريتها، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، ٢٠١٤، ص٧٥.